الفصل السادس

فرض التوازن في مقابل تمرير المسئولية إلى الآخرين
Balancing versus Buck-Passing

دفعتُ في الفصل الخامس بأن فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين هما الإستراتيجيتان الرئيستان اللتان تستخدمهما الدول للدفاع عن توازن القوة ضد المعتدين، وأن الدول المهدَدة تشعر باندفاع قوي إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين. ويُفضَل تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن؛ لأن من ينجح في تمرير المسئولية إلى الآخرين لا يضطر إلى حرب المعتدي إذا فشل الردع. بل إن الدولة التي تنجح في ذلك تكتسب قوة إذا تورطت الدولة التي مررت إليها المسئولية والدولة المعتدية في حرب طويلة ومكلفة. ورغم هذه السمة الهجومية لتمرير المسئولية إلى الآخرين، يظل هناك دائما احتمال لأن يربح المعتدي انتصارا سريعا وحاسما ويغير توازن القوة لصالحه وضد الدولة التي مررت المسئولية إلى غيرها.

لقد حددتُ لهذا الفصل أهدافا ثلاثة. أولا، أن أفسر متى تلجأ الدول المهدَدة إلى فرض التوازن ومتى تلجأ إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين. وذلك الاختيار يكون بالدرجة الأولى دالة لبنية النظام الدولي. فالقوة العظمى المهدَدة التي تعيش في نظام ثنائي القطبية ينبغي عليها أن تفرض التوازن على منافسها، وذلك لعدم وجود قوة

عظمى أخرى تمرر إليها المسئولية. أما في النظم متعددة الأقطاب فتستطيع الدولة المهدَدة أن تمرر المسئولية إلى غيرها، بل إن ذلك هو ما يحدث غالبا. ويتوقف القدر الذي يحدث من تمرير المسئولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى على حجم التهديد والجغرافيا، إذ ينتشر تمرير المسئولية إلى الآخرين عادة في النظم متعددة الأقطاب حين لا تكون هناك دولة مهيمنة كامنة، وحين لا تشترك الدولة المهدَدة في حدود مع المعتدي. لكن حتى عندما يلوح تهديد في الأفق، يبحث الخصوم المهدَدون عن فرص لتمرير المسئولية إلى الآخرين. وكقاعدة عامة أقول إنه كلما زادت القوة النسبية التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة الكامنة زاد احتمال أن تتخلى الدول المهدَدة في النظام عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وأن تشكل تحالفا لفرض التوازن على الدولة المهيمنة الكامنة.

ثانيا، سأفحص الحالات الخمس الأكثر حدة للتنافس الأمني في أوروبا خلال القرنين الماضيين لاختبار ادعاءاتي حول احتمال لجوء الدول المهدَدة إلى تمرير المسئولية إلى غيرها. وسأبحث تحديدا كيف تجاوبت القوى العظمى مع الدول المهيمنة الكامنة الأربع في التاريخ الأوروبي الحديث: فرنسا الثورية والنابليونية (١٧٨٩-١٨١٥) وألمانيا الفيلهلمية (١٨٩٠-١٩١٤) وألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤١) والاتحاد السوفيتي (١٩٤٥-١٩٩٠)[1]. وسأبحث أيضا كيف تجاوبت القوى العظمى الأوروبية مع جهود أوتو فون بسمارك لتوحيد ألمانيا بحد السيف بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠. لكن بروسيا البسماركية على أية حال لم تكن دولة مهيمنة كامنة. وقد كان النظام متعدد الأقطاب في هذه الحالات كلها، ما عدا التنافس ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أن تلك الحالات من التنافس الأمني أدت جميعها إلى حروب قوى عظمى، باستثناء النزاع بين القوتين العظميين.

تتفق الأدلة المستمدة من هذه الحالات الخمس مع نظريتي حول اختيار الدول بين تمرير المسئولية إلى الآخرين وفرض التوازن على المعتدين. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم يكن أمامها اختيار آخر غير فرض التوازن على الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة؛ لأن النظام كان ثنائي القطبية. وليس غريبا- إذن- أن يأتي فرض التوازن في هذه الحالة دون تأخير وأكفأ منه في الحالات متعددة الأقطاب. ثمة اختلاف كبير بين الحالات الأربع متعددة الأقطاب التي فُضِّل فيها تمرير المسئولية إلى الآخرين. فكان تمرير المسئولية إلى الآخرين أكثر وضوحا مع بروسيا البسماركية، وذلك ليس مفاجئا لنا؛ لأن بروسيا هي المعتدي الوحيد بين القوى العظمى الواردة الذي لم يكن دولة مهيمنة كامنة. فيما كان تمرير المسئولية إلى الآخرين أقل وضوحا مع ألمانيا الفيلهلمية التي تشكل ضدها تحالف لفرض التوازن قبل حوالي سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. كما حدث قدر كبير من تمرير المسئولية إلى الآخرين ضد فرنسا الثورية وألمانيا النازية في الأعوام التي سبقت دخولهما الحرب في عام ١٧٩٢ وعام ١٩٣٩ على التوالي، وحتى بعد أن دخلتا الحرب. ويمكن إرجاع الفرق بين هذه الحالات في الأساس إلى توزيع القوة والجغرافيا اللذين سهلا تمرير المسئولية إلى الآخرين ضد نابليون وأدولف هتلر، وليس ضد القيصر فيلهلم.

ثالثا، سأحاول أن أعطي أمثلة لادعائي بأن الدول المهدَدة تميل لتمرير المسئولية إلى الآخرين أكثر منها إلى فرض التوازن على المعتدين. صحيح أن المناقشة الواردة في الفصل السابع حول بحث المملكة المتحدة والولايات المتحدة الدائم عن تمرير المسئولية إلى الآخرين عند مجابهة دولة مهيمنة كامنة في أوروبا (أو شمال شرق آسيا) تقدم أدلة وافية على هذا الميل لدى الدول. لكنني أعالج تلك القضية بطريقة مباشرة في هذا الفصل بالتركيز على خمس دول أوروبية عدوانية وطرق تعامل الخصوم معها.

سيعرض القسم التالي تفسيري للمواقف التي تختار فيها الدول تمرير المسئولية إلى الآخرين. وبعدها سأناقش الحالات الخمس بالترتيب الزمني، بدءا من فرنسا الثورية والنابليونية وانتهاء بالحرب الباردة. وفي القسم الأخير سأجري مقابلة ومقارنة بين النتائج التي توصلتُ إليها من الحالات المختلفة.

متى تلجأ الدول إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين؟

حين يلوح معتد في الأفق، تتولى دولة واحدة على الأقل المسئولية المباشرة عن كبحه. معنى ذلك أن فرض التوازن يحدث كثيرا، لكنه لا ينجح دائما. تتفق هذه النقطة مع منطق تمرير المسئولية إلى الآخرين الذي يتعلق أساسا بالدولة التي تمارس فرض التوازن، وليس بممارسة فرض التوازن نفسه. فالدولة التي تمرر المسئولية إلى الآخرين تريد دولة أخرى تتحمل عنها هذا العبء الثقيل وحسب، لكنها تريد قطعا احتواء التهديد. وفي المقابل لا يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين دائما حين يهدد المعتدي بزعزعة توازن القوة. فتمرير المسئولية إلى الآخرين قد يكون الإستراتيجية المفضلة من جانب القوى العظمى المهدَدة، لكنه لا يكون دائما خيارا فعالا. وتتمثل مهمتي هنا في تحديد متى يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين خيارا إستراتيجيا جيدا.

تعتمد فرص تمرير المسئولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى على بنية النظام. فالمهم هنا هو توزيع القوة بين الدول الكبرى والجغرافيا[٢]. وعادة ما تكون القوة موزعة بين القوى العظمى بطرق ثلاث[٣]. هناك -أولا- النظم ثنائية القطبية التي تهيمن عليها قوتان عظميان تمتلكان قوة عسكرية متكافئة تقريبا. وهناك -ثانيا- النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة التي تضم ثلاث قوى عظمى أو أكثر، إحداها دولة مهيمنة كامنة. وهناك- أخيرا- النظم متعددة الأقطاب المتوازنة التي لا توجد فيها دولة مهيمنة

طموحة، بل تكون القوة مقسمة بالتساوي بين القوى العظمى أو على الأقل بين أقوى دولتين في النظام.

لا يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين بين القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية لعدم وجود طرف ثالث تُمرَر المسئولية إليه. ولذلك لا يكون أمام القوة العظمى المهدَدة اختيار غير فرض التوازن على القوة العظمى المعادية. وليس من الممكن أيضا تشكيل تحالفات فرض توازن مع قوى عظمى أخرى في العالم الذي توجد فيه قوتان عظميان فقط. وبدلا من ذلك يكون على القوة المهدَدة أن تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الخاصة وربما التحالفات مع دول أصغر لاحتواء المعتدي. ونظرا لأن تمرير المسئولية إلى الآخرين وتحالفات فرض التوازن من القوى العظمى الأخرى غير ممكنة في النظم ثنائية القطبية، فلا بد أن نتوقع أن يكون فرض التوازن في هذا النوع من النظم سريعا وكفؤا.

وفي المقابل، يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين ممكنا دائما في النظم متعددة الأقطاب لوجود دولة واحدة على الأقل في النظام يمكن تمرير المسئولية إليها. ويرجح أن يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين بكثرة في النظم متعددة الأقطاب المتوازنة، بالدرجة الأولى لعدم وجود معتد قوي بما يكفي لهزيمة كل القوى العظمى الأخرى والهيمنة على النظام ككل. معنى ذلك أن القوى العظمى لا يحتمل أن تكون جميعها واقعة تحت تهديد مباشر من المعتدي في النظم المتوازنة، وأن أولئك الذين لا يكونون معرضين لخطر وشيك سيختارون بالتأكيد تمرير المسئولية إلى الآخرين. ومن المحتمل أن تحاول الدول المهدَدة بطريقة مباشرة أن تجعل دولة أخرى مهدَدة تتعامل مع المشكلة لكي تبقى هي سالمة، فيما تقوم الدولة التي تلقت المسئولية بالدفاع عن توازن القوة. بإيجاز، يكون من غير المحتمل أن تتشكل تحالفات فرض التوازن على المعتدي حين تكون القوة موزعة بالتساوي بين الدول الكبرى في النظام متعدد الأقطاب.

وفي المقابل يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين بدرجة أقل في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة ؛ لأن الدول المهدَدة يكون عندها دافع قوي للعمل معا لمنع الدولة المهيمنة الكامنة من الهيمنة على منطقتها. فالدولة المهيمنة الكامنة– أي القوة العظمى التي تمتلك بوضوح قوة كامنة أكبر وجيشا أقوى من كل القوى العظمى الأخرى في منطقتها– تمتلك الموارد اللازمة لتعديل توازن القوة لصالحها، ولذلك تشكل تهديدا مباشرا لكل الدول في النظام. وفي ذلك يدفع المؤرخ الألماني لودويج ديو Ludwig Dehio بأن الدول "تسارع للوقوف معا في حالة واحدة فقط، وهي حين يحاول عضو من دائرتها الخاصة أن يحقق الهيمنة". ويشير باري بوزين إلى أن "تلك الدول المعروف عنها أنها كانت الأقرب في التاريخ إلى مكانة الدولة المهيمنة كانت تستحث من جيرانها سلوك فرض التوازن الأشد"[٤].

لكن تمرير المسئولية إلى الآخرين يحدث كثيرا في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة، حيث تتردد الدول المهدَدة في تشكيل تحالفات لفرض التوازن على دولة مهيمنة كامنة ؛ لأن تكاليف احتوائها يحتمل أن تكون باهظة، وإذا أمكن تحميل تلك التكاليف لدولة أخرى، فلن تتردد الدولة المهدَدة في فعل ذلك. وكلما زادت قوة الدولة المهيمنة نسبة إلى خصومها، قل احتمال أن يتمكن ضحاياها المحتملون من تمرير المسئولية فيما بينهم وزاد احتمال أن يضطروا لتشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. فعند نقطة ما ستكون الجهود الجماعية من كل القوى العظمى المهدَدة مطلوبة لاحتواء الدولة القوية جدا. ولا يكون لتمرير المسئولية معنى في هذا الظرف ؛ لأن من تمرَر إليهم المسئولية يحتمل أن يعجزوا عن كبح الدولة المهيمنة الكامنة بدون مساعدة.

وإذا كان توزيع القوة ينبئنا بمقدار تمرير المسئولية الذي يمكن أن يحدث بين القوى العظمى، فإن الجغرافيا تساعد في تحديد الدول التي تمرِر المسئولية وتلك التي تمرَر إليها

المسئولية في النظم متعددة الأقطاب. والمسألة الحاسمة فيما يتعلق بالجغرافيا هي ما إذا كانت الدولة المهدَدة لها حدود مشتركة مع المعتدي أم كان هناك حاجز –سواء أراضي دولة أخرى أو مساحة مائية واسعة– يفصل أولئك المتنافسين. وهنا تشجع الحدود المشتركة فرض التوازن، في حين تشجع الموانع تمرير المسئولية إلى الآخرين.

تسهِّل الحدود المشتركة فرض التوازن بطريقتين. أولا، توفر للدول المهدَدة وصولا مباشرا وسهلا نسبيا إلى أراضي المعتدي، ما يعني أن تكون الدول المهدَدة في وضع يمكِّنها من ممارسة الضغط العسكري على الخصم الخطر. وإذا كانت كل القوى العظمى المهدَدة تشترك في حدود مع خصمها المشترك، فيمكنها في هذه الحالة أن تثير شبح الحرب متعددة الجبهات التي تكون غالبا أنجع طريقة لردع المعتدي القوي[٥]. أما إذا كانت الدولة المهدَدة يفصلها عن خصمها مياه أو منطقة حاجزة، فسوف يكون من الصعب على الدولة المعرضة للخطر أن تستخدم جيشها لممارسة الضغط على الدولة المعتدية. فإذا كانت ثمة قوة صغرى تقع بين الدولة المعتدية والدولة المهدَدة، على سبيل المثال، فإنها تكون في الغالب غير مستعدة لدعوة القوة العظمى المهدَدة إلى أراضيها، ما يضطر الدولة المهدَدة إلى غزو تلك القوة الصغرى للوصول إلى المعتدي. علاوة على أن إظهار القوة عبر المياه مهمة صعبة كما ورد في الفصل الرابع.

ثانيا، يرجح أن تشعر القوى العظمى التي تشترك في حدود مع المعتدي بأنها عرضة للهجوم، ولذلك يرجح أن تقوم بنفسها بفرض التوازن على خصمها الخطر، حيث لا تكون في وضع يمكِّنها من تمرير المسئولية إلى الآخرين، رغم أن إغراء تجريب تلك الإستراتيجية لا يغيب أبدا. وفي المقابل يرجح أن يكون شعور الدولة المهدَدة التي تفصلها موانع عن المعتدي بخطر الاجتياح أقل، ولذلك تكون أميل إلى تمرير المسئولية إلى دولة أخرى مهدَدة لها حدود مشتركة مع الدولة المعتدية. وعلى ذلك فإن الدولة

المجاورة للمعتدي هي التي تتحمل المسئولية عادة من بين الدول المهدَدة، في حين تكون الدول الأبعد جغرافيا عن المعتدي أبعد عن المسئولية أيضا. مؤدى ذلك أن القول المأثور بأن الجغرافيا قدر محتوم قول لا يخلو من الصحة.

يمكن القول بإيجاز بأن تمرير المسئولية إلى الآخرين بين القوى العظمى يكون مستحيلا في النظم ثنائية القطبية، فيما يكون ممكنا، بل شائعا في النظم متعددة الأقطاب. ولا يحدث تمرير المسئولية إلى الآخرين في النظم متعددة الأقطاب حينما تكون هناك دولة مهيمنة قوية جدا وحينما لا توجد موانع بين المعتدي والقوى العظمى المهدَدة. وفي حال غياب الدولة المهيمنة القوية والحدود المشتركة يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين مرجحا في النظم متعددة الأقطاب.

سنبحث فيما يلي قدرة هذه النظرية على تفسير السجل التاريخي، وسوف نركز أولا على تعامل القوى العظمى الأوروبية مع السلوك العدواني لفرنسا الثورية والنابليونية قبل حوالي قرنين.

فرنسا الثورية والنابليونية (١٧٨٩–١٨١٥)

خلفية

كانت القوى العظمى الأوروبية في حالة حرب دائمة تقريبا من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٨١٥. وفي القلب من ذلك القِدر كانت توجد فرنسا القوية والعدوانية جدا التي خاضت حروبا ضد مجموعات مختلفة من القوى العظمى الإقليمية الأخرى، وهي النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا. وصلت فرنسا المصممة على أن تصبح الدولة المهيمنة في أوروبا أوج توسعها في منتصف شهر سبتمبر ١٨١٢، حين دخلت جيوش نابليون موسكو. كانت فرنسا عند تلك النقطة تسيطر على كل قارة أوروبا تقريبا من المحيط الأطلنطي إلى موسكو ومن بحر البلطيق إلى البحر الأبيض المتوسط.

وبعدها بأقل من عامين كانت فرنسا قوة عظمى مهزومة ونُفي نابليون إلى جزيرة إلبا Elba.

لم يحدث فرض التوازن على فرنسا فيما بين قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ واندلاع حرب القوى العظمى في عام ١٧٩٢. صحيح أن النمسا وبروسيا حاربتا فرنسا الثورية في عام ١٧٩٢ ، لكن ذلك كان بغرض استغلالها وليس احتوائها. وسرعان ما كوَّنت فرنسا جيشا قويا وأصبحت دولة مهيمنة كامنة في أواخر عام ١٧٩٣. فيما لم تتكتل القوى العظمى الأربعة المنافسة لفرنسا في تحالف لفرض التوازن وإلحاق هزيمة حاسمة بفرنسا إلا في عام ١٨١٣ ، أي بعد أكثر من عشرين عاما من اندلاع الحروب. وعلى مدار هذين العقدين حدث قدر كبير من تمرير المسئولية إلى الآخرين وقدر غير فعال من فرض التوازن بين أعداء فرنسا. ومن ذلك أنه تشكلت خمسة تحالفات منفصلة لفرض التوازن على فرنسا بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٩ ، لكن أحدا منها لم يضم كل خصوم فرنسا وانهارت جميعها بعد الأداء السيئ على ساحات المعارك. ومرت فترات طويلة كانت بريطانيا فيها تحارب فرنسا وحدها.

يمكن تفسير سلوك خصوم فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥ بتوزيع القوة والجغرافيا. فلم يحدث فرض توازن على فرنسا قبل عام ١٧٩٣ لأنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة. ورغم أن فرنسا أصبحت تشكل تهديدا بالهيمنة على أوروبا في أواخر عام ١٧٩٣ ، فقد حدث قدر كبير من تمرير المسئولية بين النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا على مدى الأعوام الاثني عشر التالية ، بالدرجة الأولى ؛ لأن فرنسا كانت قوية لكن ليس إلى الدرجة التي تتطلب مشاركة خصومها الأربعة جميعهم لمنعها من اجتياح القارة. لكن بحلول عام ١٨٠٥ كان الجيش الفرنسي قد أصبح قوة قتالية هائلة بقيادة نابليون لدرجة أنه لم يعد هناك بد من الجهود الجماعية لكل القوى

العظمى الأوروبية الأخرى لاحتوائها. ومع ذلك فإن تلك القوى لم تحتوها إلا في عام ١٨١٣ ، وذلك جزئيا بسبب سيادة دافع تمرير المسئولية إلى الآخرين ، وبالدرجة الأولى بسبب فرض التوازن غير الفعال. فقد تمكن نابليون سريعا من إخراج النمسا من توازن القوة في عام ١٨٠٥ ، ثم فعل الشيء نفسه مع بروسيا في عام ١٨٠٦ ، ما جعل من المستحيل على خصومه أن يشكلوا تحالفا موحدا لفرض التوازن. لكن ذلك الموقف تغير في أواخر عام ١٨١٢ ، حين تكبدت فرنسا هزيمة هائلة في روسيا. ومع الضعف المؤقت لفرنسا تمكنت النمسا والمملكة المتحدة وبروسيا وروسيا من التكاتف معا في عام ١٨١٣ ووضع حد لسعي فرنسا للهيمنة.

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

من الطرق الجيدة لتحليل سلوك القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥ أن نبدأ بوصف موجز للأهداف المختلفة للعدوان الفرنسي ، ثم نبحث بعدها التفاعلات بين فرنسا وخصومها في أربع فترات متمايزة: ١٧٨٩-١٧٩١ و١٧٩٢-١٨٠٤ و١٨٠٥-١٨١٢ و١٨١٣-١٨١٥[٦].

لقد أرادت فرنسا أن تحتل كل أراضي أوروبا ، بدءا من الغرب في اتجاه الشرق. وكانت أهدافها الرئيسة في أوروبا الغربية هي بلجيكا التي كانت خاضعة للنمسا في عام ١٧٩٢ ، والجمهورية الهولندية ، والكيانات السياسية الألمانية الكثيرة المقابلة لحدود فرنسا الشرقية مثل بافاريا وهانوفر وساكسوني التي سأشير إليها طوال هذا الفصل باسم "ألمانيا الثالثة"[٧] ، وسويسرا ، وشبه الجزيرة الإيطالية خاصة جزءها الشمالي ، والبرتغال وأسبانيا على شبه الجزيرة الأيبيرية ، وبريطانيا العظمى. وقد احتلت فرنسا كل تلك المناطق عند نقطة أو أخرى في الصراع ، ما عدا بريطانيا التي خطط نابليون لغزوها ، لكنه لم يفعل. وكانت أهداف فرنسا الرئيسة في أوروبا الوسطى هي النمسا ،

وبروسيا، وبولندا التي كانت خاضعة في ذلك الوقت للنمسا وبروسيا وروسيا. وكان هدفها الكبير الوحيد في أوروبا الشرقية هو روسيا (انظر الخريطة ٨-١).

الخريطة (٨-١)

لم تكن الثورة الفرنسية التي اندلعت في صيف ١٧٨٩ السبب في دفع فرنسا للحرب بغرض نشر أيديولوجيتها. ولم تكن السبب أيضا في دفع القوى العظمى الأوروبية الأخرى لحرب فرنسا بغرض سحق الثورة وإعادة الحكم الملكي. فقد ساد السلام بين القوى العظمى حتى ربيع ١٧٩٢ ، حين أثارت النمسا وبروسيا حربا مع فرنسا. كان هذا النزاع مدفوعا بالدرجة الأولى باعتبارات توازن القوة، رغم أنه لم يكن حالة دولتين مهدَدتين تفرضان التوازن على فرنسا القوية[٨]. بل على النقيض من ذلك تحالفت النمسا وبروسيا لمهاجمة فرنسا الضعيفة لزيادة قوتيهما على حسابها. فيما فضلت بريطانيا أن تكون على الحياد وتراقب ما يحدث، وقامت روسيا بتشجيع النمسا وبروسيا لمحاربة فرنسا لكي تتمكن من تحقيق مكاسب في بولندا على حسابهم.

كان أداء الجيش الفرنسي سيئا في الأشهر الأولى من الحرب، ما دفع إلى إعادة تنظيمه وتوسيعه في صيف ١٧٩٢. وبعدها ربحت فرنسا انتصارا مذهلا على البروسيين الغزاة في فالمي Valmy في العشرين من سبتمبر ١٧٩٢. وسرعان ما تحولت فرنسا إلى الهجوم وظلت معتديا عنيدا وقويا حتى هزيمة نابليون النهائية في وترلو في يونيو ١٨١٥.

لم تحاول فرنسا في الفترة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨٠٤ أن تغزو كل أوروبا، بل أن تحقق الهيمنة في أوروبا الغربية وحسب. وقد نجحت في ذلك فعلا، حيث سيطرت بطريقة مباشرة على بلجيكا وأجزاء كبيرة من إيطاليا وجزء من ألمانيا الثالثة، وهيمنت على الجمهورية الهولندية وسويسرا. فيما ظلت البرتغال وأسبانيا وبريطانيا خارج السيطرة الفرنسية. لم تحقق فرنسا هذه المكاسب في أوروبا الغربية سريعا وبسهولة. فقد ربحت السيطرة على بلجيكا بهزيمة النمساويين في معركة جيمابيس Jemappes في السادس من نوفمبر ١٧٩٢، لكن النمساويين استعادوها بهزيمة فرنسا في معركة

نيروينديين Neerwinden في السادس عشر من مارس ١٧٩٣ ، ثم استعادتها فرنسا ثانية في معركة فلوروز Fleurus في السادس والعشرين من يونيو ١٧٩٤.

وحدثت قصة مماثلة في إيطاليا، حيث قاد نابليون الجيوش الفرنسية بين مارس ١٧٩٦ وأبريل ١٧٩٧ للانتصار على النمساويين في شمال إيطاليا. وبعدها ضمت فرنسا أراضي لها في إيطاليا وزادت نفوذها السياسي فيها بمعاهدة كامبو فورميو Campo Formio (في الثامن عشر من أكتوبر ١٧٩٧) التي أنهت القتال بين النمسا وفرنسا. لكنهما عادا للحرب في الثالث عشر من مارس ١٧٩٩ وبحلول خريف ذلك العام كانت كل القوات الفرنسية قد طُرِدت فعليا من إيطاليا. ثم عاد نابليون إلى إيطاليا في ربيع عام ١٨٠٠ وهزم النمساويين في سلسلة من المعارك واستعاد السيطرة على معظم إيطاليا بمعاهدة لونفايل Luneville (في الثامن من فبراير ١٨٠١) التي أنهت تلك الجولة من القتال.

قلصّت فرنسا طموحاتها الإقليمية بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤ ولم تحاول جديا أن تغزو أيا من منافسيها من القوى العظمى. صحيح أن فرنسا شنت حملات عسكرية ناجحة على النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا، لكنها لم تهدد جديا بإخراج أي منهم من توازن القوة. بل إن حروب فرنسا قبل عام ١٨٠٥ كانت محدودة النطاق وتشبه كثيرا "الحروب المحدودة" المقبولة التي ميزت القرن السابق والتي نادرا ما كانت تنتج انتصارات حاسمة تؤدي إلى غزو قوة عظمى لأخرى[٩].

شكل خصوم فرنسا تحالفين لفرض التوازن بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، ومع ذلك فقد حدث قدر كبير من تمرير المسئولية بين تلك الدول المهدَدة. دخل التحالف الأول حيز التنفيذ في الأول من فبراير ١٧٩٣ حين انضمت بريطانيا إلى النمسا وبروسيا لكبح التوسع الفرنسي في بلجيكا وهولندا[١٠]. لكن روسيا لم تنضم إلى الحرب على

فرنسا، وفضلت بدلا من ذلك اتباع إستراتيجية الاستنزاف، بأن تنهك النمسا وبروسيا نفسيهما في حرب فرنسا[١١]. وبالفعل أُنهِكت بروسيا من الحرب وخرجت من التحالف في الخامس من أبريل ١٧٩٥، في محاولة منها لتمرير المسئولية إلى النمسا وبريطانيا. وبالفعل وقعت المسئولية على النمسا، لأن جيش بريطانيا الصغير لم يكن يستطيع أن ينافس الجيش الفرنسي جديا على القارة، في حين كان الجيش النمساوي يمتلك ميزة قتالية على ذلك المعتدي القوي. ولم تصب النمسا نجاحا في معاركها اللاحقة مع فرنسا، وخرجت من الحرب مؤقتا في خريف ١٧٩٧ تاركة بريطانيا تحارب فرنسا وحدها.

دخل التحالف الثاني لفرض التوازن حيز التنفيذ في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٧٩٨ وضم النمسا وبريطانيا وروسيا، فيما فضلت بروسيا أن تواصل تمرير المسئولية إلى الآخرين. ربح التحالف بعض المعارك ضد فرنسا بين مارس وأغسطس ١٧٩٩، لكن فرنسا استطاعت أن تقلب المد وتربح انتصارات رائعة على التحالف في سبتمبر وأكتوبر ١٧٩٩. فخرجت روسيا من التحالف في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٧٩٩ تاركة للنمسا وبريطانيا مهمة احتواء فرنسا. وهنا أيضا وقع العبء في معظمه على النمسا دون بريطانيا. وبعد عدد من الهزائم في ساحات المعارك أمام الجيش الفرنسي، وقّعت النمسا معاهدة سلام مع فرنسا في التاسع من فبراير ١٨٠١. وأخيرا خرجت المملكة المتحدة من الحرب في الخامس والعشرين من مارس ١٨٠٢ حين وقّعت معاهدة أمينز Treaty of Amiens. وكانت تلك هي المرة الأولى منذ ربيع ١٧٩٢ التي تخلو فيها أوروبا من حروب القوى العظمى. لكن السلام الذي لم يكن أكثر من هدنة مسلحة لم تدم غير أربعة عشر شهرا، واندلع القتال مجددا في السادس عشر من مايو ١٨٠٣ حين أعلنت المملكة المتحدة الحرب على فرنسا.

لقد حطم نابليون بين عامي ١٨٠٥ و١٨١٢ قالب الحرب المحدودة الذي شكّل النزاعات الأوروبية على مدار القرن السابق[١٢]. فقد أراد غزو أوروبا كلها وتحويل فرنسا إلى دولة مهيمنة. وفي صيف ١٨٠٩ كانت فرنسا تسيطر بقوة على أوروبا الوسطى كلها وتحارب لغزو أسبانيا والهيمنة على شبه الجزيرة الأيبيرية، وهي المنطقة الوحيدة من غرب القارة التي لم تهيمن عليها فرنسا[١٣]. وفي يونيو ١٨١٢ اجتاحت فرنسا روسيا على أمل السيطرة على أوروبا الشرقية أيضا. فبغرض الهيمنة الأوروبية، غزا نابليون قوى عظمى أخرى وأخرجها من توازن القوة، وهو شيء لم يحدث في الحروب التي وقعت بين عامي ١٧٩٢ و١٨٠٤. من ذلك على سبيل المثال أن فرنسا أنزلت هزيمة حاسمة بالنمسا وغزتها في عام ١٨٠٥. وواجهت بروسيا المصير نفسه بعد عام في ١٨٠٦. وأفاقت النمسا سريعا في عام ١٨٠٩، لكن جيوش نابليون هزمتها مرة ثانية. ولذلك كانت المملكة المتحدة وروسيا هما القوتان العظميان الوحيدتان المنافستان لفرنسا على مدى معظم الفترة الممتدة من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٢.

تشكّلت ثلاثة تحالفات أخرى لفرض التوازن على فرنسا في هذه الفترة. وحدث بالتأكيد قدر من تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكن ليس بكثرته بين عامي ١٧٩٢ و١٨٠٤. كانت المشكلة الرئيسة التي واجهها خصوم نابليون بعد عام ١٨٠٥ هي أنهم كانوا غير أكفاء في تشكيل تحالف قوي لفرض التوازن، ما سمح لنابليون بهزيمتهم تدريجيا وإخراج بعضهم من توازن القوة. بإيجاز كانت الدبلوماسية أبطأ كثيرا من السيف[١٤].

تشكّل التحالف الثالث في التاسع من أغسطس ١٨٠٥ بين النمسا والمملكة المتحدة وروسيا. آثرت بروسيا في البداية أن تمرر المسئولية إلى الآخرين وتبقى خارج التحالف، حيث اتضح في ذلك الحين أن القوة المجمعة لأعضاء التحالف الثلاثة كانت

كافية لاحتواء فرنسا التي لم تخض معركة برية كبرى في أوروبا منذ أواخر عام ١٨٠٠[١٥]. كان نابليون في حالة سلام مع خصومه الثلاثة القاريين منذ أوائل عام ١٨٠١، رغم أنه كان عدوانيا جدا على الجبهة الدبلوماسية. فقد كان "السلام بالنسبة لنابليون"، كما يشير بول شرودر، "مجرد مواصلة للحرب، لكن بوسائل أخرى"[١٦]. علاوة على أنه بعد أن عادت المملكة المتحدة وفرنسا إلى الحرب في ربيع عام ١٨٠٣ كان نابليون قد بنى جيشا قويا لعبور القنال الإنجليزي وغزو المملكة المتحدة. لكن "الجيش الكبير" La Grande Armee، كما سُمي حينذاك، لم يهاجم المملكة المتحدة أبدا، بل استخدمه نابليون لمهاجمة التحالف الثالث في خريف عام ١٨٠٥. وفي الدورة الأولى من القتال أوقع هذا الجيش هزيمة كبرى بالنمساويين في أولم Ulm (في العشرين من أكتوبر ١٨٠٥)[١٧]. واتخذت بروسيا خطوات للانضمام إلى التحالف إدراكا منها أن فرنسا كانت تشكل حينئذ تهديدا خطيرا على بقائها. لكن قبل أن يحدث ذلك كان نابليون قد هزم الجيوش النمساوية والروسية في أوسترلتز Austerlitz في الثاني من ديسمبر ١٨٠٥[١٨]. وبعد أن تلقت النمسا هزيمة كبرى ثانية في غضون أقل من ثلاثة أشهر خرجت من توازن القوة العظمى.

شكّلت المملكة المتحدة وبروسيا وروسيا تحالفا رابعا بعد أقل من عام، وتحديدا في الرابع والعشرين من يوليو ١٨٠٦. لم يكن ثمة مجال لتمرير المسئولية إلى الآخرين في ذلك الوقت؛ لأن النمسا كانت غير مهيأة للانضمام إلى التحالف. لكن التحالف لم يَقْوَى على صد نابليون الذي غزا بروسيا بعد معارك في جينا Jena وأورستات Auerstadt في الرابع عشر من أكتوبر ١٨٠٦. وبذلك خرجت النمسا وبروسيا من مصاف القوى العظمى. وواجه نابليون مأزقا دمويا مع الجيش الروسي في إيلاو Eylau (في الثامن من فبراير ١٨٠٧)، لكنه سحقه في ساحة المعركة في فريدلاند Friedland

(في الرابع عشر من يونيو ١٨٠٧). وبعدها بوقت قصير وقّعت روسيا المهزومة مع نابليون معاهدة تيلسيت Tilsit التي أنهت القتال بين فرنسا وروسيا وأعطت لفرنسا المجال لشن حرب على المملكة المتحدة الجزيرية. كانت روسيا تمارس إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين عمليا بدفع فرنسا للتركيز على قتال البريطانيين حتى تتعافى روسيا من هزائمها وتعمل على تحسين موقفها في أوروبا الوسطى.

تفسر انتصارات نابليون العسكرية البارزة بعد عام ١٨٠٥ جزئيا استخدام روسيا لتمرير المسئولية، وهي الحالة الوحيدة لتمرير المسئولية في العقد السابق على عام ١٨١٥. فقد مررت روسيا المسئولية إلى المملكة المتحدة من عام ١٨٠٧ حتى عام ١٨١٢، ليس لأن فرنسا غزت النمسا وبروسيا وحسب، وبالتالي كانتا غير موجودتين للانضمام إلى تحالف لفرض التوازن، بل أيضا لأن الهزائم الكبرى التي تكبدها الجيش الروسي في عامي ١٨٠٥ و١٨٠٧ تركته غير مهيئ للاشتباك مع الجيش الفرنسي بدون حلفاء على القارة. ومن الأفضل لروسيا أن تترك بريطانيا وفرنسا تستنزف إحداهما الأخرى، فيما تتعافى هي انتظارا لتغيير موازٍ في توازن القوة.

استعادت النمسا بعض قوتها في ربيع عام ١٨٠٩ وانضمت إلى المملكة المتحدة في تحالف خامس ضد فرنسا. في حين فضلت روسيا التي كانت لا تزال تلملم جراح هزائمها في عامي ١٨٠٥ و١٨٠٧ أن تبقى على الحياد. خاضت النمسا معارك كبرى ضد جيوش نابليون في أسبيرن-إيسلنج Aspern-Essling (في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من مايو ١٨٠٩) وواجرام Wagram (في الخامس والسادس من يوليو ١٩٠٩)، لكن نابليون هزمها وغزاها مرة ثانية. وبعد خروج كل من النمسا وبروسيا من توازن القوة، كانت روسيا القوة العظمى الوحيدة المنافسة لفرنسا على القارة. ورغم معاهدة تيلسيت Tilsit تحوَّل نابليون إلى روسيا في يونيو ١٨١٢ على أمل

غزوها وإخراجها هي الأخرى من توازن القوة. لكن الجيش الفرنسي تكبد هزيمة هائلة في روسيا بين يونيو وديسمبر ١٨١٢[١٩]. وفي غضون ذلك كان موقف فرنسا في أسبانيا يتدهور سريعا. ومن أوائل شهر يناير ١٨١٣ بدا نابليون مهزوما وليس منيعا.

تشكل التحالف السادس لفرض التوازن على فرنسا في عام ١٨١٣. وجدت بروسيا متنفسا كانت في أمس الحاجة إليه في كارثة نابليون في روسيا، فشكلت تحالفا مع روسيا في السادس والعشرين من فبراير ١٨١٣ ، ثم دخلت الحرب ضد فرنسا بعد أقل من شهر في السابع عشر من مارس ١٨١٣ ، وانضمت المملكة المتحدة إلى التحالف في الثامن من يونيو ١٨١٣ ، ثم تلتها النمسا مباشرة وأعلنت الحرب على فرنسا في الحادي عشر من أغسطس ١٨١٣. وللمرة الأولى منذ اندلاع القتال في عام ١٧٩٢ تتحالف القوى العظمى الأربعة المنافسة لفرنسا جميعها لفرض التوازن عليها[٢٠].

صمم نابليون رغم هزيمته في روسيا وانبثاق تحالف قوي معاد له على مواصلة القتال. واندلعت الحرب في عام ١٨١٣ للسيطرة على ألمانيا الثالثة (التي أصبحت تسمى "اتحاد الراين" Confederation of the Rhine) التي كانت فرنسا تهيمن عليها منذ عقد تقريبا. ربحت القوات الفرنسية انتصارات رائعة في لوتزين Lutzen وبوتزين Bautzen في مايو ١٨١٣ وظلت لها اليد العليا حتى صيف عام ١٨١٣ ، حيث ربحت معركة كبرى في دريزدين Dresden في السادس والعشرين والسابع والعشرين من أغسطس ١٨١٣. لكن نجاحات فرنسا كانت ناتجة في الأساس عن كون التحالف السادس لا يزال في طور التكوين. وفي منتصف شهر أكتوبر ١٨١٣ ، حين أصبح التحالف أخيرا في حيز التنفيذ، واجه نابليون الجيوش الروسية والبروسية والنمساوية الهائلة في معركة ليبزيج Leipzig. وتكبدت فرنسا هزيمة مدمرة أخرى وفقدت ألمانيا للأبد.

وفي نهاية عام ١٨١٣ كان خصوم فرنسا يغزون أراضيها، وكانت المعركة في عام ١٨١٤ على فرنسا نفسها. وأبلت جيوش نابليون بلاء حسنا في بعض المعارك الكبرى في فبراير ١٨١٤، لكن رغم الإجهاد الذي نال من قوات التحالف، إلا أنهم تماسكوا ودحروا الجيش الفرنسي في مارس، ما جعل نابليون يتنازل عن السلطة في السادس من أبريل ١٨١٤[٢١]، ونُفي في النهاية إلى جزيرة إلبا التي هرب منها عائدا إلى فرنسا في أوائل مارس ١٨١٥. فأعاد التحالف السادس فورا تأسيس نفسه في الخامس والعشرين من مارس ١٨١٥ وهزم نابليون للمرة الأخيرة في وترلو في الثامن عشر من يونيو ١٨١٥. وبذلك قُضي على سعي فرنسا إلى الهيمنة.

حساب القوة

يصعب التثبت بحزم من أن فرنسا كانت تمتلك قوة كامنة أكبر من أي من القوى العظمى المنافسة لها، بالدرجة الأولى لعدم وجود بيانات موثوقة كافية حول عدد السكان والثروة في فترة ما بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥. لكننا مع ذلك حين نضع في الحسبان ما هو معروف حول هاتين الدعامتين للقوة العسكرية، نجد مبررا للاعتقاد بأن فرنسا كانت تمتلك قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى.

فرغم عدم وجود بيانات مقارنة حول الثروات الإجمالية للدول في الفترة النابليونية، يتفق الدارسون عموما على أن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا أغنى دولتين في النظام الدولي. ومن المؤشرات الجيدة على ثروة بريطانيا الكبيرة أنها قدمت إعانات مالية كبيرة للنمسا وبروسيا وروسيا لكي تتمكن من بناء جيوش تهزم بها فرنسا، وهو أمر لم يفعله أحد من قبل، لا البريطانيون ولا غيرهم. ورغم صعوبة التثبت من الثروة النسبية لبريطانيا وفرنسا، ثمة أسباب للاعتقاد بأن فرنسا كانت أغنى من بريطانيا في الفترة موضع البحث، إن لم تكن أغنى منها كثيرا بالتأكيد[٢٢]. على سبيل المثال كان عدد سكان فرنسا أكبر كثيرا من عدد سكان بريطانيا في عام ١٨٠٠ (٢٨ في مقابل ١٦

مليون) (انظر الجدول رقم ٨–١)، وإذا كان الاقتصادان مزدهرين، فمن المرجح أن يكون الاقتصاد الأكثر سكانا بينهما هو الأكثر ثراء. علاوة على أن فرنسا حققت ثروة كبيرة من احتلالها لمعظم أوروبا واستغلالها، كما فعلت ألمانيا النازية لاحقا. وفي ذلك ذهب أحد الدارسين إلى أن "فتوحات نابليون قدمت للخزانة الفرنسية ما بين ١٠ و١٥٪ من دخلها السنوي بداية من عام ١٨٠٥ فصاعدا"[٢٣].

الجدول رقم (٨–١). عدد سكان القوى العظمى الأوروبية ١٧٥٠–١٨١٦ (بالملايين).

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨١٦
النمسا	١٨	٢٨	٢٩,٥
بريطانيا العظمى	١٠,٥	١٦	١٩,٥
فرنسا	٢١,٥	٢٨	٢٩,٥
بروسيا	٦	٩,٥	١٠,٣
روسيا	٢٠	٣٧	٥١,٣

SOURCES: Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Vintage, 1987), p. 99.

وبالعودة إلى عدد السكان، يبدو أن فرنسا كانت تمتلك ميزة على منافسيها أيضا. تبيّن أعداد السكان في الفترة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨١٦ الموضحة في الجدول رقم (٨–١) أن الفرنسيين كانوا أكثر عددا من البريطانيين بنسبة ١,٥ : ١، ومن البروسيين بنسبة ٣ : ١[٢٤]، لكنهم لم يكونوا أكثر عددا من النمساويين أو الروس، فكان عدد سكان فرنسا مساويا تقريبا لنظيره النمساوي، وأصغر كثيرا من نظيره الروسي. لكن ثمة عامل حاسم أدى إلى تغيير توازن السكان لصالح فرنسا في الحالتين النمساوية والروسية.

يشكل عدد السكان، كما تأكد في الفصل الثالث، مقوما مهما للقوة العسكرية، لأنه يؤثر على الحجم الممكن لجيش الدولة[٢٥]، حيث يسمح عدد السكان الكبير

بتكوين جيوش جرارة. لكن الدول المتنافسة تتبع أحيانا سياسات مختلفة تماما في تجنيد الأشخاص الذين يخدمون في الجيش، ولذلك فإن المقارنات البسيطة لعدد السكان لا تكون كاشفة كثيرا في الحالات التي نخضعها للدراسة. ينطبق ذلك على فرنسا ومنافسيها بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥. قبل الثورة الفرنسية كانت الجيوش الأوروبية صغيرة جدا وتتكون في الأساس من مرتزقة أجانب وحثالة المجتمع في هذه الدولة أو تلك. لكن بعد الثورة أصبحت النزعة القومية قوة هائلة في فرنسا وأدت إلى إدخال المفهوم المبتكر "الأمة المسلحة"[٢٦]. حيث تبنى الفرنسيون فكرة أن كل الأشخاص الذين يستطيعون الحرب من أجل فرنسا يجب أن يخدموا في الجيش، وبذلك ارتفعت كثيرا النسبة المئوية من السكان الذين كان باستطاعة القادة الفرنسيين أن يستدعوهم للخدمة العسكرية. ولم ترغب النمسا ولا روسيا في اقتفاء أثر فرنسا بتبني مفهوم الأمة المسلحة، ما كان يعني أن نسبة مئوية أصغر جدا من سكانهم كانت متاحة للخدمة العسكرية مقارنة بفرنسا. ولذلك تمكنت فرنسا من حشد جيوش أكبر كثيرا من النمسا وروسيا، كما سيرد لاحقا[٢٧].

سنبحث الآن القوة العسكرية الفعلية. لم تكن فرنسا تمتلك أقوى جيش في أوروبا من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٧٩٢، ولذلك لم تكن دولة مهيمنة كامنة[٢٨]. فمن حيث الأعداد وحدها كانت النمسا وبروسيا وروسيا تمتلك جيوشا أكبر من فرنسا (انظر الجدول رقم ٨-٢). وكانت بريطانيا فقط تمتلك جيشا أصغر من فرنسا[٢٩]. علاوة على أن الجيش الفرنسي لم يكن يتمتع بميزة نوعية على منافسيه، بل كان في حالة من الفوضى في الأعوام التي تلت الثورة مباشرة لدرجة أنه كان واضحا أنه لا يستطيع أن يحمي فرنسا من الغزو[٣٠]. يفسر هذا الضعف عدم ممارسة فرض التوازن على فرنسا قبل عام ١٧٩٣ وتحالف النمسا وبروسيا لمهاجمة فرنسا في عام ١٧٩٢.

الجدول رقم (٨–٢). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٧٨٩–١٨١٥.

	فرنسا	النمسا	بريطانيا العظمى	بروسيا	روسيا
١٧٨٩	١٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٧٩٠	١٣٠٠٠٠				
١٧٩١	١٥٠٠٠٠				
١٧٩٢	١٥٠٠٠٠ (في مطلع العام)				
	٤٥٠٠٠٠ (في نوفمبر)				
١٧٩٣	٢٩٠٠٠٠ (في فبراير)				
	٧٠٠٠٠٠ (في نهاية العام)				
١٧٩٤	٧٣٢٤٧٤				
١٧٩٥	٤٨٤٣٦٣		١٢٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠
١٧٩٦	٣٩٦٠١٦				
١٧٩٧	٣٨١٩٠٩				
١٧٩٨	٣٢٥٠٠٠				
١٧٩٩	٣٣٧٠٠٠				
١٨٠٠	٣٥٥٠٠٠				
١٨٠١	٣٥٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠		
١٨٠٢	٣٥٠٠٠٠				
١٨٠٣	٤٠٠٠٠٠				
١٨٠٤	٤٠٠٠٠٠				
١٨٠٥	٤٥٠٠٠٠				
١٨٠٦	٥٠٠٠٠٠				
١٨٠٧	٦٣٩٠٠٠			٤٢٠٠٠	
١٨٠٨	٧٠٠٠٠٠				
١٨٠٩	٧٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠		
١٨١٠	٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠			
١٨١١	٨٠٠٠٠٠				
١٨١٢	١٠٠٠٠٠٠				
١٨١٣	٨٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠		٢٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٨١٤	٣٥٦٠٠٠				
١٨١٥	٣٠٠٠٠٠				

SOURCES: Jean-Paul Bertaud, The Army of the Revolution trans. R. R. Palmer (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 239. Chandler, Campaigns of Napoleon pp. 42, 666 75, French Revolution/Napoleonic Era, p. 268.

obeikandl.com

اتخذت فرنسا في صيف ١٧٩٢ خطوات لتحويل جيشها إلى أقوى قوة قتالية في أوروبا، لأنه لم يكن يبلي بلاء حسنا في الحرب. وقد تحقق هذا الهدف مع بداية خريف ١٧٩٣، وعندها أصبحت فرنسا بوضوح دولة مهيمنة كامنة. وظل الجيش الفرنسي الجيش الأقوى في أوروبا من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨٠٤. لكنك حين تضع في الاعتبار كلا من الحجم والنوعية النسبيين، لا تجده قويا إلى الدرجة التي تضطر منافسيه الأربعة إلى التحالف ضده. بل إن عيوبه سمحت بممارسة قدر كبير من تمرير المسئولية بين خصوم فرنسا.

كان عدد الجيش الفرنسي ١٥٠٠٠٠ جندي قبل اندلاع الحرب في أبريل ١٧٩٢، ثم تضاعف ثلاث مرات إلى ٤٥٠٠٠٠ بحلول شهر نوفمبر من العام نفسه (انظر الجدول رقم ٨-٢)، وكان حينئذ أكبر جيش في أوروبا. لكن عدده بدأ ينكمش بعد ذلك، حيث إنخفض إلى ٢٩٠٠٠٠ بحلول شهر فبراير ١٧٩٣، ما جعله أصغر قليلا من الجيش النمساوي والجيش الروسي. ثم طُبقت فكرة التجنيد الجماعي levee en masse الشهيرة في الثالث والعشرين من أغسطس ١٧٩٣ لترفع عدد الجيش فجأة إلى ٧٠٠٠٠٠ بنهاية العام، ما جعله أكبر كثيرا من أي جيش أوروبي آخر. لكن فرنسا لم تستطع أن تنفق على تلك الأعداد الغفيرة، فانخفض عدد الجيش في عام ١٧٩٥ إلى حوالي ٤٨٤٠٠٠ فرد. لكنه ظل أكبر جيش في أوروبا. وبين عامي ١٧٩٦ و١٨٠٤ تراوح حجم الجيش الفرنسي بين ٣٢٥٠٠٠ و٤٠٠٠٠٠ فرد، ما جعله دائما أكبر من الجيش النمساوي (٣٠٠٠٠٠ فرد)، لكن أقل عادة من الجيش الروسي (٤٠٠٠٠٠ فرد).

لكن الأعداد لا تحكي إلا جانبا واحدا من القصة. فقد كان الجيش الفرنسي يتمتع بميزة نوعية مهمة على القوات البرية المنافسة، حين أصبحت فرنسا أمة مسلحة في

صيف ١٧٩٢[٣١]. فأصبحت الرتب يشغلها أفراد تملؤهم الدافعية للقتال والموت في سبيل فرنسا، وكذلك حلت الجدارة محل حق المولد باعتبارها المعيار الرئيس لاختيار الضباط وترقيتهم. فضلا عن أن التحول إلى جيش المواطنين-الجنود المشرب بالروح الوطنية سمح بإدخال تكتيكات مبتكرة أعطت القوات الفرنسية ميزة على منافسيها في ساحات المعارك. وسمحت للجيش أيضا بقدرة حركية إستراتيجية أكبر من سلفه وأكبر من الجيوش المنافسة له في ذلك الحين.

ورغم أن الجيش الفرنسي كان يتمتع بميزة نوعية واضحة على خصومه (الذين ظلوا جميعا معادين لفكرة الأمة المسلحة) وأنه كان الجيش الأقوى في أوروبا بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، فقد كان يعاني بعض النقائص الخطيرة. وتحديدا لم يكن الجيش الفرنسي جيد التدريب أو الانضباط، وكان يعاني من نسب هروب عالية. وفي ذلك وصف جيوفري بيست Geoffrey Best الجيوش التي حاربت فرنسا بها قبل عام ١٨٠٥ بأنها "جيوش جرارة غير منظمة"[٣٢].

اتسعت فجوة القوة كثيرا بين الجيش الفرنسي ومنافسيه في الفترة من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٣. وكان نابليون المسئول الأول عن هذا التطور، حيث زاد حجم الجيش الفرنسي كثيرا بتحسين نظام التجنيد ودمج أعداد كبيرة من الجنود الأجانب في صفوف الجيش[٣٣]. ولذلك نما الجيش الفرنسي من ٤٥٠٠٠٠ في عام ١٨٠٥ إلى ٧٠٠٠٠٠ في عام ١٨٠٨ ثم إلى مليون في عام ١٨١٢ الذي قامت فيه فرنسا بغزو روسيا. وحتى بعد تلك الكارثة الروسية، كان عدد الجيش الفرنسي ٨٥٠٠٠٠ في عام ١٨١٣. وكما يبيّن الجدول رقم (٨-٢) فلم تحدث زيادات مشابهة في أحجام الجيوش الأوروبية الأخرى بين عامي ١٨٠٥ و١٨١٣.

رفع نابليون أيضا نوعية الجيش الفرنسي بدرجة ملحوظة. لم يجر القائد الفرنسي تغييرات جذرية في طريقة عمل الجيش، لكنه صحح كثيرا من "النقائص" في النظام القائم[٣٤]. فأدخل تحسينات على التدريب والانضباط والتنسيق بين المشاة والمدفعية وسلاح الفرسان. بإيجاز كان الجيش الفرنسي بعد عام ١٨٠٥ أكثر احترافية وأكثر كفاءة من سلفه المباشر. وكان نابليون أيضا قائدا عسكريا فذا، ما أعطى فرنسا ميزة أخرى على خصومها[٣٥]. وفي المقابل لم يُدخِل خصوم فرنسا تعديلات جوهرية على جيوشهم ردا على نابليون، لكن بروسيا وحدها تبنت مفهوم الأمة المسلحة وحدّثت جيشها بدرجة كبيرة[٣٦]. ورغم ذلك لم يصبح الجيش البروسي الصغير ندا للجيش الفرنسي الأكبر في اشتباك فردي، أي بدون تحالفات.

تفسر ميزة فرنسا البارزة في القوة على كل من منافسيها من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٣ تحالف خصومها الأربعة جميعهم ضدها في عام ١٨١٣ وبقاء التحالف متماسكا حتى هزيمة فرنسا وغزوها في عام ١٨١٥. قد يتساءل أحدهم لماذا لم يتشكل تحالف فرض التوازن قبل ذلك، في عام ١٨٠٦ أو عام ١٨١٠ مثلا؟ والإجابة هي أن السبب الرئيس للتأخير، كما أكدنا في موضع سابق من هذا الفصل، هو أن انتصارات نابليون المذهلة على ساحات المعارك جعلت من المستحيل على كل خصومه الأربعة أن يشكلوا تحالفا. فبعد أن غزا نابليون النمسا في أواخر عام ١٨٠٥ لم يأت وقت قبل عام ١٨١٣ كان فيه كل خصوم فرنسا الأربعة لاعبين فعليين في توازن القوة. ففي خلال معظم تلك الفترة كانت النمسا وبروسيا قوتين عظميين بالاسم فقط.

ثمة كلمة أخيرة حول تأثير الجغرافيا على تمرير المسئولية إلى الآخرين. كانت النمسا القوة العظمى الوحيدة التي تسيطر على أراض متاخمة لفرنسا. وتشترك كل من النمسا وفرنسا في حدود مع إيطاليا وألمانيا الثالثة اللتين كانتا أهدافا ثمينة لهاتين القوتين

العظميين: النمسا وفرنسا. ونتيجة لذلك كانت النمسا واقعة تحت تهديد فرنسي ثقيل لدرجة أنها كانت تختار الحرب نيابة عن الآخرين، بمعنى أنها كانت تقبل تمرير المسئولية إليها. وكان موقعها يمكّنها من لعب هذا الدور بنجاح تحسد عليه. ولعلها في ذلك كانت بالتأكيد أكثر خصوم فرنسا المخدوعين[٣٧]. من أدلة ذلك أن ديفيد تشاندلر David Chandler وجد أن النمسا، من بين خصوم فرنسا على القارة، كانت في حالة حرب معها لمدة ١٣,٥ عام من الأعوام الـ٢٣، في حين كانت بروسيا وروسيا في حالة حرب مع فرنسا لمدة ٥,٥ عام فقط[٣٨].

كانت بريطانيا التي تفصلها عن القارة مساحة كبيرة من المياه هي الأقل عرضة للغزو بين خصوم فرنسا. ورغم ذلك كانت بريطانيا في حالة حرب مع فرنسا بشكل مستمر تقريبا من عام ١٧٩٣ فصاعدا. ويقدِّر تشاندلر أنهما كانا في نزاع لمدة ٢١,٥ عاما من الأعوام الـ٢٣[٣٩]. لكن بريطانيا كانت تمرر المسئولية إلى حلفائها القاريين؛ لأنها لم تحشد جيشا قويا للقتال على القارة ضد فرنسا. وفضلت بدلا من ذلك إرسال جيوش صغيرة للحرب إلى أماكن محيطية مثل أسبانيا، في حين تدعم حلفاءها بالإعانات ليتحملوا وطأة القتال ضد الجيش الفرنسي[٤٠]. بإيجاز سمح موقع بريطانيا الجغرافي لها بالعمل كفارض توازن من وراء البحار.

كانت روسيا تقع على الطرف الآخر للقارة المقابل لفرنسا، وبينهما تقع النمسا وبروسيا. مكّن هذا الموقع الجغرافي المواتي روسيا أيضا من تمرير المسئولية إلى الآخرين، خاصة بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، حين كانت فرنسا مهتمة بالدرجة الأولى بالهيمنة على أوروبا الغربية[٤١]. ولذلك فليس غريبا أن روسيا كانت في حالة حرب مع فرنسا لأقل من عام فقط خلال تلك الفترة. كما مارست بروسيا أيضا قدرا كبيرا من تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكن هذا السلوك لا يمكن تفسيره بالجغرافيا، لأن بروسيا كان

تقع في قلب أوروبا وبجانب فرنسا. وقد نتج نجاح بروسيا في تمرير المسئولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى عن أن النمسا المجاورة كانت ممتازة في التقاط الطُعم وتولي المسئولية نيابة عن الآخرين، ومنهم بروسيا.

بإيجاز يمكن تفسير نمط فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين الذي أظهره خصوم فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥ إلى درجة كبيرة باستخدام نظريتي التي تؤكد على توزيع القوة والحظ الجغرافي.

دخلت أوروبا في حالة سلام نسبي لحوالي أربعين عاما بعد أن انتهت الحروب النابليونية في عام ١٨١٥. ولم تقع حرب بين أي من القوى العظمى حتى بدأت حرب القرم في عام ١٨٥٣. ثم اندلعت حرب توحيد إيطاليا في عام ١٨٥٩ التي كان الخصمان فيها هما النمسا وفرنسا. لكن أيا من هاتين الحربين لم تغيِّر توازن القوة الأوروبي بدرجة كبيرة. وعلى النقيض من ذلك بدأ بسمارك سلسلة من الحروب في العقد السابع من القرن التاسع عشر حوَّلت بروسيا إلى ألمانيا وغيَّرت توازن القوة في أوروبا بدرجة كبيرة. يبحث القسم التالي الطريقة التي تعاملت بها القوى العظمى الأخرى مع هذا التوسع البروسي.

بروسيا البسماركية (١٨٦٢–١٨٧٠)

خلفية

لم تصبح بروسيا قوة عظمى حتى منتصف القرن الثامن عشر، لكن حتى حينها ربما كانت أضعف قوة عظمى أوروبية[٤٢]. وكان السبب الرئيس لضعفها هو قلة عدد سكانها مقارنة بالقوى العظمى الأخرى. ولك أن تعلم أن عدد سكان بروسيا في عام ١٨٠٠ كان حوالي ٩,٥ مليون نسمة، فيما كان عدد سكان النمسا وفرنسا حوالي ٢٨ مليون نسمة، وروسيا حوالي ٣٧ مليون نسمة (راجع الجدول رقم ٨–١). ثم تغير موقف بروسيا

الإستراتيجي بدرجة كبيرة بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠ ، حين قادها بسمارك إلى الانتصار في ثلاث حروب. وبعد عام ١٨٧٠ لم يعد لبروسيا وجود كدولة ذات سيادة، حيث أصبحت قلب ألمانيا الموحدة التي كانت أقوى كثيرا من سلفها البروسي.

لم تكن هناك دولة تسمى "ألمانيا" حين عُيِّن بسمارك رئيسا لحكومة بروسيا في سبتمبر ١٨٦٢ ، بل مجموعة كيانات سياسية ناطقة بالألمانية، كانت مبعثرة في وسط أوروبا وترتبط معا بشكل فضفاض في الاتحاد الألماني German Confederation ، تلك المنظمة السياسية غير المؤثرة التي تأسست بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥. كان هذا الاتحاد يضم قوتين عظميين، هما النمسا وبروسيا، فضلا عن ممالك متوسطة الحجم مثل بافاريا وساكسوني، وعددا من الولايات الصغيرة والمدن الحرة، تعرف جميعا باسم "ألمانيا الثالثة". كان واضحا بعد ثورات عام ١٨٤٨ أن النزعة القومية الألمانية تشكل قوة مؤثرة قد تدفع عددا من تلك الكيانات السياسية الألمانية لتتجمع معا في دولة ألمانية موحدة. وكان السؤال المطروح حينذاك هل تكون النمسا أم بروسيا قلب الدولة الجديدة، أي ما هي القوة العظمى التي يمكن أن تمتص ألمانيا الثالثة؟ وجاءت حروب أعوام ١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٧٠-١٨٧١ لتحل تلك المسألة لصالح بروسيا.

وإضافة إلى النمسا وبروسيا كانت هناك أربع قوى عظمى أخرى في أوروبا في العقد السابع من القرن التاسع عشر، هي المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا (انظر الخريطة ٨-٢). لكن إيطاليا لم يكن لها تأثير كبير على الأحداث المحيطة بتوحيد ألمانيا، رغم أنها حاربت مع بروسيا ضد النمسا في عام ١٨٦٦. فإيطاليا كانت دولة جديدة وكانت ضعيفة جدا مقارنة بالقوى العظمى الأخرى. ولذلك تتمثل القضية الرئيسة في رد فعل النمسا والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا على جهود بسمارك لتحويل بروسيا إلى ألمانيا. وكما سيتضح فإن تمرير المسئولية إلى الآخرين كان

إستراتيجيتهم المفضلة، ورغم أن النمسا وفرنسا فرضتا التوازن على بروسيا في أوقات مختلفة، فإنهما فعلا ذلك فقط حين لم يكن أمامهما بديل آخر.

الخريطة (٨-٢)

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

كانت حرب بروسيا الأولى بقيادة بسمارك (١٨٦٤) مثالا مباشرا لقوتين عظميين- النمسا وبروسيا- تتحالفان لمهاجمة قوة صغرى، هي الدنمارك[٤٣]، بهدف الاستيلاء على دوقيتي شليسفيغ Schleswig وهولشتاين Holstein منها. كانت هناك عاطفة سائدة داخل الاتحاد الألماني بأن هاتين المنطقتين يجب أن تكونا جزءا من الكيان السياسي الألماني وليس الدنمارك، لأن كل سكان هولشتاين تقريبا وحوالي نصف سكان شليسفيغ كانوا يتحدثون الألمانية، ولذلك وجب اعتبارهم من القومية الألمانية.

لم تجد النمسا وبروسيا صعوبة في هزيمة الدنمارك، لكنهما لم يتمكنا من الاتفاق على أي منهما سيسيطر على شليسفيغ وهولشتاين. وفي هذا النزاع وقفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تتفرج على هزيمة الدنمارك.

حاربت بروسيا النمسا في عام ١٨٦٦، وتحالفت إيطاليا مع بروسيا في تلك المعركة؛ لأنها كانت خصما لدودا للنمسا[٤٤]. نتجت الحرب جزئيا عن النزاع الطويل بين النمسا وبروسيا على تبعية شليسفيغ وهولشتاين. لكن القضية الأهم كانت الصراع بين هاتين القوتين العظميين حول الهيمنة على ألمانيا الموحدة. هزم الجيش البروسي الجيش النمساوي بسهولة وسيطرت بروسيا على الجزء الشمالي من ألمانيا الثالثة. ولم تتدخل القوى العظمى الأخرى لمساعدة النمسا. وأخيرا دخلت بروسيا الحرب مع فرنسا في عام ١٨٧٠[٤٥]. أدار بسمارك هذه الحرب على فرض أن الانتصار العسكري يمكن أن يستخدم لإكمال الوحدة الألمانية. ودخلت فرنسا الحرب بالدرجة الأولى لتعويض الأراضي ولمعادلة مكاسب بروسيا في عام ١٨٦٦. هزم الجيش البروسي الجيش الفرنسي هزيمة ساحقة واستولت بروسيا على الألزاس وجزء من اللورين من فرنسا. والأهم من ذلك أن بروسيا سيطرت على النصف الجنوبي من ألمانيا الثالثة، ما يعني أن بسمارك أكمل ألمانيا الموحدة أخيرا. وهنا أيضا ظلت القوى العظمى الأوروبية الأخرى على الحياد وهي تتفرج على اندحار الجيش الفرنسي.

ليس غريبا ألا تتدخل القوى العظمى الأوروبية لفرض التوازن على النمسا وبروسيا في عام ١٨٦٤ لأن الغنيمة كانت صغيرة. ولم تكن النمسا أو بروسيا قوة عسكرية هائلة، ولم يكن واضحا أيهما سيسيطر على شليسفيغ وهولشتاين في النهاية، إن لم تذهب الدوقيتان إلى غيرهما. لكن النزاعين في عام ١٨٦٦ وعام ١٨٧٠ كانا مختلفين. فقد غيَّر هذان النزاعان توازن القوة الأوروبي بدرجة كبيرة لصالح بروسيا.

يتوقع المرء للوهلة الأولى أن تمارس المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا فرض التوازن مع النمسا على بروسيا في عام ١٨٦٦ ، وأن تفعل النمسا والمملكة المتحدة وروسيا الشيء نفسه مع فرنسا في عام ١٨٧٠. لكنهم جميعا مارسوا إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، وتركوا النمسا وحيدة أمام بروسيا في عام ١٨٦٦ ، ثم تركوا فرنسا وحيدة أمامها في عام ١٨٧٠.

حدث تمرير المسئولية إلى الآخرين في أوروبا بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠ بدافعين مختلفين تماما. أولا ، رحبت المملكة المتحدة وروسيا بانتصارات بروسيا ؛ لأنهما اعتقدتا أن ألمانيا الموحدة تخدم مصالحهما الإستراتيجية[٤٦]. فكلاهما اعتبر فرنسا أكبر تهديد في أوروبا وأن ألمانيا القوية على أعتاب فرنسا ستساعد في كبحها. وهنا مارست المملكة المتحدة وروسيا تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكن ليس بهدف جعل دولة أخرى تفرض التوازن على بروسيا التي لم تكونا تعتبرانها تهديدا، لكن بالأحرى لكي تظهر ألمانيا قوية تستطيع أن تفرض التوازن على فرنسا التي كانت تشكل مصدر قلق لهما. وكذلك اعتقدت المملكة المتحدة أن ألمانيا الموحدة ستساعد في تركيز انتباه روسيا على أوروبا، بعيدا عن آسيا الوسطى التي كان البريطانيون والروس يتنافسون بقوة عليها. علاوة على أن روسيا كانت ترى في ألمانيا القوية كابحا للنمسا التي أصبحت مؤخرا عدو روسيا اللدود. ومع ذلك فقد كان الخوف من فرنسا هو القوة الدافعة الرئيسة للتفكير البريطاني والروسي.

مارست النمسا وفرنسا تمرير المسئولية إلى الآخرين لأسباب مختلفة. فقد كانتا، على خلاف المملكة المتحدة وروسيا، تخافان من ألمانيا الموحدة الواقعة على أعتابهما، لأن من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا لبقائهما. لكنهما لم يتكاتفا لفرض التوازن على بروسيا، وبدلا من ذلك أخذت إحداهما تمرران المسئولية إلى الأخرى، ما مكّن

بسمارك من هزيمة كل منهما تباعا. وثمة أدلة على أن فرنسا رحبت بالاستنزاف بين النمسا وبروسيا في عام ١٨٦٦ ، لأنها اعتقدت أنها تكتسب قوة نسبية نتيجة لذلك[٤٧]. وكان السبب الرئيس لتمرير المسئولية هنا هو اعتقاد كل دولة بأن الأخرى ستتمكن من إيقاف الجيش البروسي وإحباط طموحات بسمارك بدون مساعدة من القوة العظمى الأخرى. فكان السائد في أوروبا آنذاك هو أن النمسا وفرنسا تمتلك كل منهما على حدة الموارد العسكرية اللازمة للانتصار على بروسيا[٤٨]. وكان وراء فرنسا أيضا إرث نابليون المخيف، فضلا عن إحرازها انتصارات مؤخرا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) وحرب الوحدة الإيطالية (١٨٥٩).

ثمة أسباب أخرى لفشل النمسا وفرنسا في تشكيل تحالف لفرض التوازن على بروسيا. من هذه الأسباب أن بسمارك كان ماهرا جدا في استخدام الدبلوماسية لعزل أهدافه. علاوة على أن النمسا وفرنسا كانتا في حالة حرب في عام ١٨٥٩ ، وقد حالت العداوة المتبقية من ذلك النزاع دون قيام علاقات بينهما في العقد السابع من القرن التاسع عشر[٤٩]. وكانت النمسا أيضا تخشى في عام ١٨٧٠ من أنها إذا انحازت لفرنسا، فقد تهاجمها روسيا من الشرق[٥٠]. وأخيرا، كان الجيش النمساوي في عام ١٨٧٠ لا يزال يتعافى من الضربة التي تلقاها في عام ١٨٦٦ ، وكان لذلك غير مهيئ لمواجهة الجيش البروسي مجددا. ورغم أن هذه الاعتبارات أسهمت في ممارسة النمسا وفرنسا تمرير إحداهما المسئولية إلى الأخرى، فإنها ما كانت لتؤثر في شيء لو أن صناع السياسة الفرنسيين رأوا أن النمسا تحتاج إلى مساعدة ضد بروسيا، أو العكس. فالمؤكد أنهما كانتا ستعملان معا لإيقاف بسمارك عن تحقيق ألمانيا الموحدة.

حساب القوة

يمكن تفسير ممارسة تمرير المسئولية إلى الآخرين في العقد السابع من القرن التاسع عشر إلى درجة كبيرة بموقف بروسيا في توازن القوة الأوروبي. فلم تكن بروسيا دولة

مهيمنة كامنة، ورغم أن جيشها ازداد قوة على مدار العقد، فإنها لم تكن أبدا من القوة بحيث ترى القوى العظمى المنافسة أنها تحتاج إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. فالدولة المهيمنة الكامنة، كما تأكد في غير موضع من هذا الكتاب، لا بد أن تكون أغنى من أي من منافسيها الإقليميين ولا بد أن تمتلك أقوى جيش في المنطقة. وقد كانت المملكة المتحدة، وليس بروسيا البسماركية، تسيطر على النصيب الأكبر من القوة الكامنة في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت تسيطر على حوالي ٦٨٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٦٠، في مقابل ١٤٪ لفرنسا و١٠٪ فقط لبروسيا (انظر الجدول رقم ٣-٣). وفي عام ١٨٧٠ كانت المملكة المتحدة لا تزال تسيطر على حوالي ٦٤٪ من القوة الصناعية الأوروبية، في حين كانت ألمانيا تسيطر على ١٦٪ وفرنسا ١٣٪[٥١].

وفيما يتعلق بالتوازن العسكري في العقد السابع من القرن التاسع عشر، فلا شك في أن جيشي فرنسا وبروسيا كانا الأقوى في أوروبا. كانت فرنسا الأولى بالتأكيد بين عامي ١٨٦٠ و١٨٦٦، ولهذا السبب نظرت بريطانيا وروسيا باستحسان إلى جهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة. وكان جيش بروسيا من أضعف الجيوش الأوروبية في بداية العقد، لكنه كان الأقوى في عام ١٨٦٧ وظل كذلك حتى عام ١٨٧٠[٥٢]. وكانت النمسا تمتلك جيشا قويا في النصف الأول من العقد، لكن قوته تراجعت بعد عام ١٨٦٦[٥٣]. وكانت روسيا تحتفظ بجيش جرار لكنه غير كفؤ ولا يملك قدرة كبيرة على إظهار القوة، لكنه كان قادرا على الدفاع عن روسيا ضد أي هجوم كبير من أية قوة عظمى أخرى[٥٤]. وأخيرا فإن المملكة المتحدة رغم امتلاكها قوة كامنة أكبر بكثير من أي من منافسيها، كانت تمتلك جيشا صغيرا وغير كفؤ، لم يكن يؤثر كثيرا على توازن القوة[٥٥].

وبالطبع لم يؤثر الضعف العسكري النسبي للمملكة المتحدة وروسيا في كبح بسمارك، لأن الدولتين أيدتا تحول بروسيا إلى ألمانيا. وكان العامل المؤثر فعلا في عام ١٨٦٦ وعام ١٨٧٠ هو توزيع القوة بين النمسا وفرنسا وبروسيا[٥٦]. وبالنظر إلى الأعداد وحدها في عام ١٨٦٦، سنجد أن الجيش النمساوي كان ندا بالتأكيد للجيش البروسي (انظر الجدول رقم ٨-٣)[٥٧]. فقد كان جيش النمسا الدائم يمتلك ميزة بنسبة ١,٢٥ : ١ على الجيش البروسي، وحتى بعد تعبئة القوات الاحتياطية للطرفين، كانت النمسا تتمتع بميزة مماثلة. وفي معركة كونيجراتز Koniggratz الحاسمة في الثالث من يوليو ١٨٦٦ كان جيش نمساوي مكون من ٢٧٠٠٠٠ جندي يواجه جيشا بروسيا مكونا من ٢٨٠٠٠٠ جندي[٥٨]. لكن الجيش البروسي كان أفضل نوعيا من الجيش النمساوي[٥٩]. فكان الجنود البروسيون يستخدمون بنادق تحشى من مؤخرتها، ما أعطاهم ميزة مهمة على نظرائهم النمساويين الذين كانوا مسلحين ببنادق تحشى من فوهتها. وكان للجيش البروسي كذلك هيئة أركان عامة متفوقة، في حين كان تكوين الجيش النمساوي متعدد الأعراق يعيق قوته القتالية، رغم أن هذه المشكلة كان يمكن التغلب عليها في عام ١٨٦٦. وفي المقابل كان الجيش النمساوي يمتلك مدفعية وسلاح فرسان أفضل بكثير من الجيش البروسي. ومع أخذ الجانبين الكمي والنوعي في الاعتبار، نخلص إلى أن الجيش البروسي كان يتمتع بميزة ليست كبيرة في القوة على الجيش النمساوي. وهذا التوازن التقريبي في القوة بين النمسا وبروسيا هو الذي شجع فرنسا على إلقاء المسئولية على كاهل النمسا في عام ١٨٦٦[٦٠].

الجدول رقم (٨–٣). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٦٢–١٨٧٠ (حروب الوحدة الألمانية).

	١٨٦٢	١٨٦٤	١٨٦٦		١٨٧٠	١٨٧٠–١٨٧١
	الجيش الدائم	الجيش الدائم	الجيش الدائم	الجيش بعد التعبئة	الجيش الدائم	الجيش بعد التعبئة	إجمالي الجنود
النمسا	٢٥٥٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠	غ م	غ م
المملكة المتحدة	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٧٦٧٣١	غ م	١٧٤١٩٨	غ م	غ م
فرنسا	٥٢٠٠٠٠	٤٨٧٠٠٠	٤٥٨٠٠٠	غ م	٣٦٧٨٥٠	٥٣٠٨٧٠	١٩٨٠٠٠٠
بروسيا	٢١٣٠٠٠	٢١٢٠٠٠	٢١٤٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣١٩٠٠٠	١١٨٣٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠
روسيا	٦٨٢٠٠٠	٧٢٧٠٠٠	٧٤٢٠٠٠	غ م	٧٣٨٠٠٠	غ م	غ م
إيطاليا	١٨٥٠٠٠	١٩٦١٠٠	٢٠٠٠٠٠	غ م	٢١٤٣٥٤	غ م	غ م

ملحوظة غ م = غير متوفرة

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا وروسيا في عامي ١٨٦٢ و١٨٦٤ مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. وأرقام روسيا ترجع لعامي ١٨٦٢ و١٨٦٥، حيث يقدّر سينجر وسمول عدد الجيش الروسي بلا دقة بأكثر من مليون جندي في عام ١٨٦٤. وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Michael Stephen Partridge, Military Planning for the Defense of the United Kingdom, 1814-1870 (Westport, CT: Greenwood, 1989), p. 72. ورقم إيطاليا لعام ١٨٦٢ مأخوذ من Singer and Small, National Material Capabilities ولعام ١٨٦٤ مأخوذ من The Statesman's Year-Book (London: Macmillan, 1865), p. 312. وأرقام الجيش الدائم للنمسا وبروسيا وروسيا في عام ١٨٦٦ مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. ورقم المملكة المتحدة لعام ١٨٦٦ مأخوذ من Edward M. Spiers, The Army and Society, 1815-1914 (London: Longman, 1980), p. 38. ورقم فرنسا لعام ١٨٦٦ مأخوذ من Douglas Porch, Army and Revolution: France, 1815-1848 (London: Routledge and Kegan Paul, 1974), p. 67. ورقم إيطاليا لعام ١٨٦٦ مأخوذ من Geoffrey Wawro, The Austro-Prussian War (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 52-53. وأرقام عام ١٨٦٦ للجيشين النمساوي والروسي بعد التعبئة مأخوذة من William McElwee, The Art of War, Waterloo to Mons (Bloomington: Indiana University Press, 1974), pp. 53, 62. وأرقام الجيشين الفرنسي والبروسي بعد التعبئة في حرب عامي ١٨٧٠– ١٨٧١ مأخوذة من Theodore Ropp, War in the Modern World (Durham, NC: Duke University Press, 1959), p. 156 (n. 13)

obeikandl.com

كانت فرنسا لا تزال تمتلك أقوى جيش في أوروبا في عام ١٨٦٦ وكان يمكنها أن تحتوي بسمارك بالتحالف مع النمسا. وعلى خلاف النمسا وبروسيا، كانت فرنسا تعتمد بشدة على جيشها الدائم ولا تعول كثيرا على قواتها الاحتياطية القابلة للتعبئة. ومع ذلك كان جيش فرنسا الدائم في عام ١٨٦٦ أكبر عددا من جيش بروسيا في حالة التعبئة: حوالي ٤٥٨٠٠٠ في مقابل ٣٧٠٠٠٠ لفرنسا وبروسيا على التوالي. فضلا عن أنه لم يكن هناك اختلاف في نوعية الجيشين عند تلك النقطة. لكن توازن القوة تغير في غير صالح الجيش الفرنسي ولصالح الجيش البروسي بين عامي ١٨٦٦ و١٨٧٠، رغم أن ذلك التغيير لم يكن مدركا على نطاق واسع في ذلك الوقت.

وحين رأت فرنسا نجاح بروسيا باحتياطياتها المعبئة في حرب عام ١٨٦٦، قلصت حجم جيشها الدائم وبدأت في بناء نظام احتياطي. وبعد أربعة أعوام كان الجيش الفرنسي يمتلك نظاما احتياطيا هائلا على الورق، لكنه كان غير كفؤ في القتال، على الأخص مقارنة بالنظام البروسي، وكان هذا الفرق مؤثرا حين أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا في التاسع عشر من يوليو ١٨٧٠[٦١]. عند تلك النقطة كان جيش فرنسا الدائم لا يزال أقوى من جيش بروسيا، لكن في حين كانت بروسيا قادرة على تعبئة ١١٨٣٠٠٠ جندي في بداية الحرب، تمكنت فرنسا من تعبئة ٥٣٠٨٧٠ جندي فقط. وفي النهاية عبأت فرنسا كل احتياطياتها، وعلى مدار الحرب عبأت أكثر من نصف مليون جندي أكثر من بروسيا. لكن بروسيا كانت تمتلك ميزة صغيرة في نوعية الجيش في عام ١٨٧٠، بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت تمتلك نظام أركان عامة متفوقا وكانت قواتها الاحتياطية أفضل تدريبا من نظيراتها الفرنسية[٦٢]. لكن جنود المشاة الفرنسيين كانوا أفضل تسليحا من نظرائهم البروسيين، رغم أن تلك الميزة حيّدتها بنادق بروسيا التي تحشى من المؤخرة.

كان الجيش البروسي إجمالا أقوى كثيرا من الجيش الفرنسي في عام ١٨٧٠، بالدرجة الأولى بسبب التباين الحاد بينهما في القدرة على التعبئة قصيرة المدى. وكان يتحتم على النمسا، في ضوء عدم التوازن بين الجيشين الفرنسي والبروسي، أن تتحالف مع فرنسا ضد بروسيا. لكن ذلك لم يحدث؛ لأن صناع السياسة النمساويين والفرنسيين أخطؤوا في حساب توازن القوة، حيث اعتقد خصما بروسيا خطأ أن الجيش الفرنسي سيتمكن من تعبئة قواته الاحتياطية بنفس سرعة وكفاءة الجيش البروسي[٦٣]. واعتقد قادة فرنسا أنفسهم أن بروسيا ستواجه صعوبة في تعبئة قواتها الاحتياطية، ما يعطي لفرنسا ميزة عسكرية مهمة. في حين أدركت بروسيا عن حق أن عملية التعبئة في فرنسا ستكون غير متقنة في أحسن الأحوال، وأن الجيش البروسي سيكتسب بذلك ميزة مهمة على ساحة المعركة[٦٤]. ليس غريبا- إذن- أن بسمارك لم يتردد في دخول الحرب ضد فرنسا حين سنحت الفرصة في صيف ١٨٧٠.

وأخيرا، فإن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالة لم تتأثر كثيرا بالاعتبارات الجغرافية. فالمملكة المتحدة يفصلها عن بروسيا القنال الإنجليزي، لكن حتى تلك الحقيقة الجغرافية لم تؤثر على السياسة البريطانية نحو بروسيا، المدفوعة أساسا بالخوف البريطاني من فرنسا. وكانت النمسا وفرنسا وروسيا تشترك جميعها في حدود مع بروسيا، ولذلك لا تفيد الجغرافيا كثيرا في تفسير استجاباتهم المختلفة لجهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة. لقد كان خصوم بروسيا الأربعة المحتملون قادرين على اجتياح الأراضي البروسية، لو رأوا ضرورة لتشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. لكنهم لم يفعلوا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن توزيع القوة في أوروبا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠ شجع تمرير المسئولية إلى الآخرين.

ألمانيا الفيلهلمية (١٨٩٠–١٩١٤)

خلفية

حين خرج بسمارك من السلطة في مارس ١٨٩٠ ، لم تكن ألمانيا قد أصبحت بعد دولة مهيمنة كامنة ، رغم عدد سكانها الكبير واقتصادها الدينامي وجيشها الهائل. وقد أثارت تلك الأصول المجمعة قلقا كبيرا بين القوى العظمى الأخرى في أوروبا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. لكن في أوائل القرن العشرين كانت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة تامة النضج ، وكانت تكتسب مزيدا من القوة النسبية عاما بعد آخر. ولذلك هيمن الخوف من ألمانيا على السياسة الأوروبية بين عام ١٩٠٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤.

كانت توجد إلى جانب ألمانيا خمس قوى عظمى أخرى في أوروبا في تلك الفترة ، هي النمسا–المجر والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا (انظر الخريطة ٦–٢).

كانت النمسا–المجر وإيطاليا وألمانيا أعضاء في التحالف الثلاثي. وكانت النمسا–المجر قوة عظمى ضعيفة جدا ومستقبلها غير مبشر[٦٥]. وقد تفككت في نهاية الحرب العالمية الأولى. كانت النزعة القومية المصدر الرئيس لضعف النمسا–المجر ، حيث كانت دولة متعددة الأعراق ، وهيمنت على الجماعات العرقية المكونة لها الرغبة في إنشاء دول مستقلة لكل منها. وكانت النمسا–المجر وألمانيا حليفين وثيقين قبل الحرب العالمية الأولى. في حين كانت النمسا–المجر في نزاعات إقليمية جدية مع روسيا في أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان ، وكانت في حاجة إلى مساعدة ألمانيا لحمايتها من جيوش القيصر. وفي المقابل كان من مصلحة ألمانيا الحفاظ على وحدة النمسا–المجر لكي تساعد في منع التوسع الروسي.

كانت إيطاليا هي الأخرى قوة عظمى ضعيفة جدا. غير أن المشكلة في إيطاليا لم تكن النزعة القومية التي ساعدت في توحيد البلاد في عام ١٨٦٠ ، بل كانت تكمن في

أن إيطاليا لم تكن تمتلك قاعدة صناعية كبيرة أو جيشا قويا[٦٦]. ولم يكن أحد كبار الدبلوماسيين البريطانيين يمزح حين قال في عام ١٩٠٩ "ليست لدينا رغبة لإغواء إيطاليا للخروج من التحالف الثلاثي؛ لأنها لن تكون عونا لفرنسا ولنا، بل شوكة في جانبنا"[٦٧]. ولم تكن إيطاليا ملتزمة جديا نحو التحالف الثلاثي في أوائل القرن العشرين لأن مشكلاتها مع فرنسا التي دفعتها في الأصل للتحالف مع ألمانيا والنمسا-المجر كانت قد انتهت، فيما تدهورت علاقاتها مع النمسا-المجر[٦٨]. وبالفعل كانت إيطاليا دولة محايدة قبل الحرب العالمية الأولى. ولذلك فحين بدأت الحرب ظلت إيطاليا على الحياد، ثم دخلت الحرب في مايو ١٩١٥ في صف الحلفاء وضد حلفائها السابقين: النمسا-المجر وألمانيا.

كانت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا جميعها أقوى كثيرا من النمسا-المجر وإيطاليا، وكانوا مصممين على إيقاف ألمانيا عن تأسيس الهيمنة في أوروبا. ولذلك كانت القضية الرئيسة هي كيف ترد هذه القوى العظمى الثلاث على القوة المتزايدة لألمانيا الفيلهلمية بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٤. وكما سيتضح هنا، فلم يحدث قدر كبير من تمرير المسئولية إلى الآخرين بين خصوم ألمانيا القيصرية، بل سارعت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن— الحلف الثلاثي— قبل سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى.

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

أنجزت فرنسا وروسيا -وهما القوتان القاريتان المجاورتان لألمانيا من الغرب والشرق- التحالف بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤ بهدف احتواء ألمانيا[٦٩]. لكن أحدا منهما لم يكن يعتقد أن ألمانيا ستهاجمه في ذلك الوقت أو في المستقبل القريب. لكن فرنسا وروسيا كانتا حريصتين على ضمان ألا تسبب ألمانيا مشكلات في أوروبا، بحيث تتمكن كل منهما من متابعة أهدافها المهمة في المناطق الأخرى من العالم. ومع أن العلاقات بين

المملكة المتحدة وألمانيا شهدت تعثرا ملحوظا في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فإن المملكة المتحدة لم تبد ميلا كبيرا للتحالف مع فرنسا وروسيا ضد ألمانيا[٧٠]. بل كانت المملكة المتحدة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في خلاف دائم مع حلفائها المستقبليين ودخلت حربا مع فرنسا في عام ١٨٩٨ على حصن فاشودة الواقع في أعالي النيل[٧١].

لم يحدث تغير كبير بين عامي ١٨٩٤ و١٩٠٤ في التعامل مع التهديد الألماني من جانب الأعضاء المستقبليين في الحلف الثلاثي. فقد ظلت فرنسا وروسيا متحالفتين وملتزمتين باحتواء ألمانيا القيصرية من خلال تهديدها بشبح الحرب على جبهتين. وكانت العلاقات الإنجليزية-الألمانية قد ساءت كثيرا مع مطلع القرن بسبب جهود ألمانيا لبناء أسطول هائل، فضلا عن نسختها الخاصة من الإمبراطورية البريطانية (المسماة السياسة العالمية). لكن المملكة المتحدة لم تنضم إلى التحالف مع فرنسا وروسيا لفرض التوازن على ألمانيا، رغم أن الخوف من ألمانيا دفع تحسنا ملحوظا في العلاقات الإنجليزية-الفرنسية بين عامي ١٩٠٣ و١٩٠٤[٧٢]، حيث وقعت الدولتان على الوفاق الودي Entente Cordiale في الثامن من أبريل ١٩٠٤ الذي وضع حدا لتنافسهما المرير خارج أوروبا. لكن هذا الاتفاق لم يكن تحالفا مقنعا ضد ألمانيا، رغم أنه بالتأكيد جعل ذلك التحالف أسهل في إنجازه بعد عام ١٩٠٥. وقد ظلت المملكة المتحدة تتصرف كفارض توازن من وراء البحار وتمارس تمرير المسئولية إلى الآخرين، حيث كانت تعتمد على فرنسا وروسيا في احتواء التوسع الألماني على القارة الأوروبية. وبالطبع كان رفض الالتزام القاري يعني أن المملكة المتحدة لم تكن مضطرة لبناء جيش قوي، ما مكّنها من التركيز على بناء أقوى أسطول في العالم.

حدث تحول عاصف في مجموعة القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، وحين استقر الغبار تحالفت المملكة المتحدة مع فرنسا وروسيا في الحلف الثلاثي[٧٣]. كان دافع المملكة المتحدة لقبول الالتزام القاري يتمثل في أن ألمانيا كانت تمتلك مقومات الدولة المهيمنة الكامنة في عام ١٩٠٥[٧٤]. لكن ثمة اعتبارات أخرى أثرت على الحسابات البريطانية، منها أن اليابان أنزلت بروسيا هزيمة ساحقة في عام ١٩٠٥، ما أخرج روسيا عمليا من توازن القوة الأوروبي وترك فرنسا بدون حليفها الأساسي[٧٥]. ومما زاد الأمر سوءا أنه في الوقت الذي كانت روسيا فيه تهوي إلى الهزيمة، دفعت ألمانيا أزمة دبلوماسية حادة مع فرنسا حول المغرب، بهدف عزل فرنسا وإذلالها، بعد أن انهار حليفها الروسي وقبل أن تتحالف مع المملكة المتحدة.

وسرعان ما أدرك صناع السياسة البريطانيون أن تمرير المسئولية إلى الآخرين لم يعد سياسة فعالة؛ لأن فرنسا وحدها لن تتمكن من احتواء ألمانيا[٧٦]. ولذلك بدأت المملكة المتحدة في أواخر ١٩٠٥ بالتحرك نحو الالتزام القاري. وتحديدا بدأت في تنظيم حملة عسكرية صغيرة للقتال بجانب الجيش الفرنسي على القارة وبدأت محادثات هيئة الأركان بين الجيشين البريطاني والفرنسي لتنسيق الخطط لكي يحاربا ألمانيا معا[٧٧]. وبدأت المملكة المتحدة في غضون ذلك العمل على تحسين علاقاتها مع روسيا التي كانت متوترة جدا بسبب تنافسهما في آسيا. فوقعت الاتفاقية الإنجليزية–الروسية، وهي الدعامة الثالثة والأخيرة للحلف الثلاثي، في الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٠٧[٧٨] بهدف ضمان ألا تتورط المملكة المتحدة وروسيا في نزاع جدي خارج أوروبا (خاصة في وسط آسيا) بحيث تتمكنان من العمل معا داخل أوروبا لاحتواء ألمانيا.

ورغم أن المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا شكّلت تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا بحلول صيف ١٩٠٧، فإن الدافع البريطاني لتمرير المسئولية إلى الآخرين لم

يختف تماما. من ذلك على سبيل المثال أن المملكة المتحدة لم تلزم نفسها صراحة بالحرب مع حلفائها إذا هاجمتهم ألمانيا[٧٩]. فالحلف الثلاثي لم يكن تحالفا رسميا منظما ومحكما، كما ستكون منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أنه حين اتضح في عام ١٩١١ أن الجيش الروسي تعافى من هزيمته في الحرب الروسية-اليابانية، بات من الممكن مجددا تصور فرنسا وروسيا وهما تكبحان ألمانيا بدون مساعدة من الجيش البريطاني. ولذلك عادت العلاقات الإنجليزية-الروسية إلى سوئها المعتاد وتفكك الحلف الثلاثي قليلا[٨٠]. وأخيرا حين اندلعت الحرب، حاولت المملكة المتحدة أن تجعل فرنسا وروسيا تدفعان الثمن الباهظ بهزيمة الجيش الألماني الهائل وحدهما وتبقى هي في مأمن وتحافظ على نفسها لفترة ما بعد الحرب[٨١]. لكن المملكة المتحدة رغم هذا التردد لم تتخلَّ عن التزامها القاري بعد عام ١٩٠٧، ودخلت الحرب بجانب فرنسا وروسيا في الأيام الأولى من شهر أغسطس ١٩١٤. كما أرسلت جيشا كبيرا إلى الجبهة الغربية وأخذت نصيبها العادل من القتال ضد الجيش الألماني الهائل.

إننا بإيجاز أمام مستوى كفؤ نسبيا لاستخدام إستراتيجية فرض التوازن على ألمانيا في العقدين ونصف اللذين سبقا الحرب العالمية الأولى، حيث تحالفت فرنسا وروسيا لكبح ألمانيا بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٥، في حين مارست بريطانيا تمرير المسئولية إلى الآخرين. كما حدث قدر صغير من تمرير المسئولية إلى الآخرين بعد عام ١٩٠٥، لكن المملكة المتحدة انضمت أخيرا إلى فرنسا وروسيا لكبح ألمانيا القيصرية. وهذا النمط من السلوك من جانب خصوم ألمانيا يمكن تفسيره بدرجة كبيرة بالجغرافيا وموقف ألمانيا الصاعد في توازن القوة الأوروبي من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤.

حساب القوة

لنبدأ بالفترة من عام ١٨٩٠ إلى ١٩٠٥. لم تكن ألمانيا دولة مهيمنة كامنة إلا في نهاية هذه الفترة، بالدرجة الأولى؛ لأن المملكة المتحدة كانت تسيطر على قوة كامنة أكبر من ألمانيا حتى عام ١٩٠٣. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة تسيطر على ٥٠٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٩٠، في مقابل ٢٥٪ لألمانيا (راجع الجدول رقم ٣-٣)، فيما كان نصيب فرنسا ١٣٪ وروسيا ٥٪. وظلت المملكة المتحدة تمتلك ميزة على ألمانيا في عام ١٩٠٠، وإن كان الفارق قد تقلص إلى ٣٧٪ و٣٤٪ لبريطانيا وألمانيا على التوالي، وانكمش نصيب فرنسا إلى ١١٪، فيما زاد نصيب روسيا إلى ١٠٪. كانت ألمانيا تتقدم سريعا إلى النقطة التي تمتلك عندها قوة صناعية كافية لكي تكون دولة مهيمنة كامنة. وقد وصلت تلك النقطة في عام ١٩٠٣، حين وصل نصيبها من الثروة الأوروبية ٣٦,٥٪ وتراجع نصيب المملكة المتحدة إلى ٣٤,٥٪[٨٢]. ولم يكن ثمة شك مطلقا في أن ألمانيا ستمتلك بحلول أوائل القرن العشرين قوة كامنة أكثر من فرنسا وروسيا.

وفيما يتعلق بالقوة العسكرية الفعلية، كانت فرنسا وألمانيا تمتلكان بالتأكيد أقوى جيشين في أوروبا بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٥. وكما يشير ديفيد هيرمان David Herrmann فإن "الجيشين الفرنسي والألماني كانا في صدارة تقديرات الخبراء العسكريين" في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى[٨٣]. لكن الجيش الألماني كان الأقوى بين القوتين المقاتلتين. وقد كان الجيشان الدائمان لفرنسا وألمانيا وكذلك كامل قواتهما المعبأة متساويين في الحجم تقريبا في تلك الفترة (انظر الجدولين رقمي ٦-١ و٨-٤). في حين كان الاختلاف الرئيس يكمن في طريقة استخدام كل جيش لقواته الاحتياطية. فكان جزء كبير من القوات الاحتياطية الألمانية مدربا على القتال ومنظما في وحدات قتالية كان متوقعا لها أن تشارك في المعارك الأولى في أي حرب أوروبية كبرى. وكان

الفرنسيون في المقابل لا يؤمنون بتدريب القوات الاحتياطية للحرب بجانب الجيش الدائم. ولذلك فرغم عدم وجود فرق كبير في حجم الجيشين الفرنسي والألماني بعد التعبئة، كان بمقدور الجيش الألماني أن ينتج قوات مقاتلة أكبر. وإذا اندلعت الحرب في عام ١٩٠٥، فإن الألمان كانوا سيحركون حوالي ١,٥ مليون جندي في جيوشهم المقاتلة في مقابل ٨٤٠٠٠٠ لفرنسا، أي بنسبة ١,٨ : ١ لصالح ألمانيا[٨٤]. وأخيرا كان الجيش الألماني يتمتع بميزة نوعية متوسطة على خصمه الفرنسي، بالدرجة الأولى بسبب أركانه العامة المتفوقة وميزته في المدفعية الثقيلة.

كانت روسيا تمتلك أكبر جيش في أوروبا بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٥، لكنه كان يعاني من مشكلات خطيرة، ما جعله في المرتبة الثالثة بعد الجيشين الألماني والفرنسي[٨٥]. وقد استفاد الجيش الياباني من تلك النقائص في حرب ١٩٠٤-١٩٠٥ وأنزل به هزيمة ثقيلة. وكان الجيش البريطاني صغيرا وغير معد للحرب القارية قبل عام ١٩٠٥، وبالتالي لم يكن يؤثر كثيرا في توازن القوة. وكما يشير هيرمان، فإن "الدراسات المسحية للجيوش الأوروبية بقوتها وعتادها التي أجرتها هيئات الأركان العامة من باريس وبرلين إلى فيينا وروما كانت في الغالب تسقط الجيش البريطاني من الحسبان"[٨٦].

كان من الواضح في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى أن ألمانيا دولة مهيمنة كامنة. فمن حيث القوة الكامنة كانت ألمانيا تسيطر على ٤٠٪ من القوة الصناعية الأوروبية في عام ١٩١٣، في مقابل ٢٨٪ للمملكة المتحدة (راجع الجدول رقم ٣,٣)[٨٧]. وكانت ألمانيا عند تلك النقطة تمتلك ميزة في القوة الكامنة أكبر من ٣ : ١ على فرنسا وروسيا اللتين كان نصيبهما من القوة الصناعية ١٢٪ و١١٪ على التوالي. فضلا عن أن الجيش الألماني ظل الجيش الأقوى في أوروبا بعد عام ١٩٠٥. وبدأت ألمانيا

برنامجا توسعيا جديا في أوائل عام ١٩١٢. وحين اندلعت الحرب في عام ١٩١٤، كانت ألمانيا قادرة على حشد ١,٧١ مليون جندي في الوحدات المقاتلة بالخط الأمامي، في حين لم تتمكن فرنسا إلا من حشد ١,٠٧ مليون فقط (راجع الجدول رقم ٨-٤). وبالطبع تمكّنت ألمانيا بفضل ميزتها الكبيرة في القوة الكامنة من تعبئة جنود أكثر بكثير من فرنسا على مدار الحرب: ١٣,٢٥ مليون جندي في مقابل ٨,٦ مليون جندي. وكان الجيش الروسي قد أصابته الهزيمة في الحرب الروسية-اليابانية بالشلل، وبدأ يُظهِر علامات التعافي في عام ١٩١١ فقط، لكنه كان لا يزال أضعف كثيرا من الجيشين الفرنسي والألماني. وظل الجيش البريطاني فيما بعد عام ١٩٠٥ جيشا صغيرا، لكنه كان قوة قتالية عالية الجودة، خاصة حين يقارن بالجيش الروسي. وربما كان الجيش البريطاني الثالث في أوروبا في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، فيما تراجع الجيش الروسي إلى المركز الرابع، على عكس الموقف قبل عام ١٩٠٥.

وعلى اعتبار أن ألمانيا كانت أقوى دولة في القارة من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩٠٥، لكنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٩٠٣، فقد كان من المعقول أن تفرض فرنسا وروسيا معا التوازن على ألمانيا، بينما تظل المملكة المتحدة فيما وراء البحار وتمارس إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. لكن بحلول عام ١٩٠٥ كان واضحا أن ألمانيا القيصرية دولة مهيمنة كامنة، وتفرض بالتالي تهديدا خطيرا على توازن القوة، خاصة بعد هزيمة روسيا في ذلك العام. ليس غريبا -إذن- أن توقفت المملكة المتحدة عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وانضمت إلى فرنسا وروسيا لفرض التوازن على ألمانيا، وهو التزام لم تتحلل منه إلا بعد هزيمة ألمانيا أخيرا في نوفمبر ١٩١٨.

الجدول رقم (٨–٤). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٠٠–١٩١٨ (الحرب العالمية الأولى).

	١٩٠٠		١٩٠٥		١٩١٠		١٩١٤		١٩١٤–١٩١٨
	الجيش الدائم	التعبئة للحرب	الجيش الدائم	التعبئة للحرب	الجيش الدائم	التعبئة للحرب	الجيش الدائم	التعبئة للحرب	إجمالي التعبئة
النمسا- المجر	٣٦١٦٩٣	١٨٧٢١٧٨	٣٨٦٨٧٠	٢٥٨٠٠٠٠	٣٩٧١٣٢	٢٧٥٠٠٠٠	٤١٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
المملكة المتحدة	٢٣١٨٥١	٦٧٧٣١٤	٢٨٧٢٤٠	٧٤٢٥٦٨	٢٥٥٤٣٨	٧٤٢٠٣٦	٢٤٧٤٣٢	١١٠٠٠٠	٦٢١١٤٢٧
فرنسا	٥٩٨٧٦٥	٢٥٠٠٠٠٠	٥٨٠٤٢٠	٢٥٠٠٠٠٠	٦١٢٤٢٤	٣١٧٢٠٠٠	٧٣٦٠٠٠	١٠٧١٠٠٠	٨٦٦٠٠٠٠
ألمانيا	٦٠٠٥١٦	٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٩٧٥٨	٣٠٠٠٠٠٠	٦٢٢٤٨٣	٣٢٦٠٠٠	٨٨٠٠٠٠	١٧١٠٠٠٠	١٣٢٥٠٠٠٠
روسيا	١١٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠٠٠
إيطاليا	٢٦٣٦٨٤	١٠٦٣٦٣٥	٢٦٤٥١٦	١٠٦٤٤٦٧	٢٣٨٦١٧	٦٠٠٠٠٠	٢٥٦٠٠٠	٨٧٥٠٠٠	٥٦١٥٠٠٠

ملحوظة: تشير حالة "التعبئة للحرب" إلى ما تشير إليه في الجدول (٦–١). ويمثل "الجيش المقاتل" للدولة عدد الجنود في الوحدات المقاتلة المتمركزة في مسرح المعارك ويكون بالتالي متاحا فورا للقتال. كان توزيع تلك الجيوش المقاتلة المشتبكة في أكثر من جبهة واحدة في أغسطس ١٩١٤ على النحو التالي: النمسا – المجر: ١٠٠٠٠٠٠ في جاليسيا Galicia و250000 لغزو صربيا، ألمانيا: ١٤٨٥٠٠٠ لغزو فرنسا وهولندا، ٢٢٥٠٠٠ في شرق بروسيا، روسيا: ١٢٠٠٠٠٠ في جاليشيا و600000 لغزو شرق بروسيا.

المصدر: أرقام الجيش الدائم والجيش بعد التعبئة لكل الدول في أعوام ١٩٠٠ و١٩٠٥ و١٩١٠ مأخوذة من The Statesman's Year-Book (London: Mac'inillan, various years) ما عدا الجيش بعد التعبئة للنمسا- المجر في عام ١٩١٠ فهي من تقدير المؤلف. وأرقام الجيش المقاتل لفرنسا في عام ١٩٠٥ مأخوذة من David G. Herrmann, The Arming of Europe and the Making of the First World War (Princeton, N.I: I'ri melon University Press, 1996), p. 45. وأرقام إيطاليا مأخوذة من Judith M. Hughes, To the Maginot Line: The Politics of French Military Preparation in the 1920s (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), p. 12

obeikandl.com

وأخيرا، لم تقف الجغرافيا عائقا أمام فرض التوازن على ألمانيا القيصرية. ففرنسا وروسيا كانتا تشتركان في حدود مع ألمانيا، ما سهَّل عليهما مهاجمة الأراضي الألمانية أو التهديد بمهاجمتها. وبالطبع سهَّل ذلك القرب نفسه على ألمانيا غزو فرنسا وروسيا، وهو ما دفعهما بالتأكيد لتشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا. أما المملكة المتحدة فيفصلها القنال الإنجليزي عن ألمانيا، ما جعل تمرير المسئولية إلى الآخرين خيارا أكثر قابلية للمملكة المتحدة عن فرنسا وروسيا. لكن حين تخلت المملكة المتحدة عن تلك الإستراتيجية وقبلت الالتزام القاري، استطاعت أن تضغط على ألمانيا بنقل جيشها إلى فرنسا، وهو ما فعلته في عام ١٩١٤.

ألمانيا النازية (١٩٣٣–١٩٤١)

خلفية

كانت فرنسا أقوى دولة في أوروبا بين نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) وحين أصبح هتلر مستشارا لألمانيا في الثلاثين من يناير ١٩٣٣. فكانت تمتلك جيشا هائلا وتهتم جديا بالدفاع عن حدودها الشرقية ضد أي هجوم ألماني (انظر الجدول رقم ٨–٥). ولم تشكل ألمانيا تهديدا على فرنسا في تلك الفترة، لأن جمهورية فايمار الألمانية كانت تستطيع بالكاد أن تدافع عن نفسها، ناهيك عن أن تهاجم فرنسا. كانت ألمانيا تمتلك بالتأكيد السكان والثروة الضروريين لبناء أقوى جيش في أوروبا، لكن معاهدة فيرساي كانت تعيقها عن ذلك (١٩١٩)، حيث نزعت منها إقليم راينلاند المهم إستراتيجيا ووضعته تحت السيطرة الدولية، كما حظرت على ألمانيا بناء آلة عسكرية قوية.

كان الاتحاد السوفيتي أيضا قوة عظمى ضعيفة جدا في الأعوام الخمسة عشر التالية للحرب العالمية الأولى، ما يفسر إلى درجة كبيرة تعاون ألمانيا فايمار مع الاتحاد

السوفيتي على نطاق واسع قبل عام ١٩٣٣[٨٨]. وكان القادة السوفييت يواجهون مشكلات كثيرة في العقد الثالث من القرن العشرين وهم يحاولون إعادة بناء الدولة بعد الدمار الذي ألحقته بها الحرب العالمية الأولى والثورة والحرب الأهلية وخسارة الحرب على بولندا. لكن المشكلة الرئيسة التي واجهتهم كانت اقتصادهم المتخلف الذي لم يكن يستطيع أن يدعم مؤسسة عسكرية من الطراز الأول. وبدأ جوزيف ستالين برنامج تحديث ضخما في عام ١٩٢٨ للتغلب على هذه المشكلة. ونجح البرنامج في النهاية، لكن ثمار سياسة التصنيع لم تتحقق إلا بعد أن وصل النازيون إلى السلطة. وفي العقد الثالث من القرن العشرين كانت المملكة المتحدة تحتفظ بجيش صغير، كان معنيا بالدرجة الأولى بالقتال في الإمبراطورية البريطانية أكثر منه على القارة الأوروبية. وكانت إيطاليا التي وصل فيها بنيتو موسوليني إلى السلطة عام ١٩٢٢ أضعف قوة عظمى في أوروبا.

الجدول رقم (٨–٥). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٢٠–١٩٣٠.

	١٩٢٠	١٩٢٥	١٩٣٠
المملكة المتحدة	٤٨٥٠٠٠	٢١٦١٢١	٢٠٨٥٧٣
فرنسا	٦٦٠٠٠٠	٦٨٤٠٣٩	٥٢٢٦٤٣
ألمانيا	١٠٠٠٠٠	٩٩٠٨٦	٩٩١٩١
إيطاليا	٢٥٠٠٠٠	٣٢٦٠٠٠	٢٥١٤٧٠
الاتحاد السوفيتي	٣٠٥٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٥٦٢٠٠٠

المصدر: كل الأرقام مأخوذة من The Statesman's Year-Book (various years) ما عدا أرقام الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٠ فهي مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data.

سرعان ما أدرك القادة الأوروبيون بعد وصول هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا أن الأخيرة ستتحرر من قيود معاهدة فيرساي وتحاول تغيير توازن القوة لصالحها. لكن لم يكن واضحا في الأعوام الخمسة الأولى من حكم هتلر مدى السرعة التي سيتحرك بها، وفي أي اتجاه، ومدى عدوانية ألمانيا النازية. فلم يتمتع نظراء هتلر عبر أوروبا بميزة الإدراك المتأخر التي يتمتع بها دارسو العلاقات الدولية المعاصرون. بدأت الصورة تنجلي في عام ١٩٣٨، أولا حين ضم هتلر النمسا إلى الرايخ الثالث، وبعدها حين أجبر المملكة المتحدة وفرنسا على تركه يأخذ سودتنلاند من تشيكوسلوفاكيا. وتجلت الصورة كاملة في عام ١٩٣٩. ففي مارس ١٩٣٩ غزا الفيرماخت تشيكوسلوفاكيا كلها، وهي المرة الأولى التي تضم فيها ألمانيا النازية أراضي لا تتكون في غالبيتها من العرق الألماني. وبعدها بستة أشهر، في سبتمبر، هاجم النازيون بولندا، وبدأت الحرب العالمية الثانية. وبعد أقل من عام، في مايو ١٩٤٠، اجتاح هتلر فرنسا، وبعدها بأقل من عام، في يونيو ١٩٤١، أرسل الفيرماخت إلى الاتحاد السوفيتي.

كانت الدول الثلاث نفسها التي عملت على احتواء ألمانيا الفيلهلمية قبل عام ١٩١٤ -المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا- هي الخصوم الرئيسين لألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٣ و١٩٤١. ورغم أن مجموعة الشخصيات الحاكمة في تلك الدول لم تتغير كثيرا، حاول خصوم هتلر تمرير مسئولية التعامل مع سلوك الرايخ الثالث العدواني إلى بعضهم البعض بدلا من تشكيل تحالف لفرض التوازن كما فعل أسلافهم.

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

لم يكن هتلر في موقف جيد يمكّنه من التصرف بطريقة عدوانية على جبهة السياسة الخارجية في أعوامه الأولى في الحكم. فقد كان عليه أولا أن يعزز موقفه السياسي في الداخل وينعش الاقتصاد الألماني. علاوة على أن الجيش الألماني الذي ورثه لم يكن مهيأ لخوض أي حرب كبرى في وقت قريب. ففي مقابل الجيش الألماني

في حالة التعبئة الذي دخل الحرب في عام ١٩١٤ الذي كان يتكون من ٢,١٥ مليون جندي و١٠٢ فرقة[٨٩]، كان وريثه في عام ١٩٣٣ يزيد قليلا عن ١٠٠٠٠٠ جندي وسبع فرق مشاة. فصمم هتلر وجنرالاته على تصحيح ذلك الخلل بالتحرر من معاهدة فيرساي وبناء آلة عسكرية هائلة. وقد استغرق ذلك حوالي ستة أعوام.

أعيد بناء الجيش الألماني عبر ثلاث خطط كبرى[٩٠]. فأمر هتلر في ديسمبر ١٩٣٣ بزيادة قوة الجيش في زمن السلم ثلاثة أضعاف إلى ٣٠٠٠٠٠ جندي و٢١ فرقة مشاة. كما شُكلت وحدات احتياط جديدة، وبذلك أصبح الجيش الميداني بعد التعبئة الكاملة مكونا من ٦٣ فرقة. وصدر قانون في مارس ١٩٣٥ يقضي بزيادة عدد الجيش في زمن السلم إلى ٧٠٠٠٠٠ و٣٦ فرقة مشاة. وأقِر التجنيد الإجباري في الوقت نفسه، رغم أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في الأول من أكتوبر ١٩٣٥، وهو الشهر نفسه الذي قرر فيه هتلر بناء ثلاث فرق مدرعة إضافة إلى فرق المشاة الستة وثلاثين. لكن ظل حجم الجيش الميداني "بدون تغيير ما بين ٦٣ و٧٣ فرقة"[٩١]. وأخيرا، دعا برنامج إعادة التسليح في أغسطس ١٩٣٦ إلى أن يكون الجيش في وقت السلم ٨٣٠٠٠٠ وحوالي ٤٤ فرقة بحلول شهر أكتوبر ١٩٤٠. وأصبح الجيش الميداني في حالة التعبئة الكاملة يضم ٤,٦٢ مليون جندي و١٠٢ فرقة. وحين بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، كان الجيش الألماني يتكون من ٣,٧٤ مليون جندي و١٠٣ فرقة.

دفع هتلر أيضا في اتجاه بناء قوات جوية وبحرية قوية في الثلاثينات[٩٢]. لكن تطوير الأسطول الألماني كان غير منظم، في حين يحكي بناء القوات الجوية قصة مختلفة. لم تكن ألمانيا تمتلك أسرابا جوية مقاتلة حين وصل هتلر إلى الحكم في عام ١٩٣٣، لأن معاهدة فيرساي كانت تحظر على ألمانيا امتلاك قوات جوية. وبحلول شهر أغسطس ١٩٣٩ كانت القوات الجوية تمتلك ٣٠٢ سرب مقاتل. وكما يشير فيلهلم ديست

Wilhelm Deist، فإن "التطوير المدهش للقوات الجوية في الأعوام الستة من ١٩٣٣ حتى اندلاع الحرب أثار إعجابا غير محدود وكذلك تشاؤما أسود بين المعاصرين"[٩٣].

لم يكن هتلر في وضع يمكّنه من إعادة رسم خريطة أوروبا بالتهديد بالقوة أو باستخدامها فعليا قبل أن تمتلك ألمانيا جيشا قويا. ولذلك ظلت السياسة الخارجية النازية وديعة نسبيا قبل عام ١٩٣٨. صحيح أن هتلر سحب ألمانيا من مؤتمر نزع السلاح بجنيف وعصبة الأمم في أكتوبر ١٩٣٣، لكنه وقع أيضا على معاهدة عدم اعتداء لعشرة أعوام مع بولندا في يناير ١٩٣٤ ومعاهدة بحرية مع المملكة المتحدة في يونيو ١٩٣٥. وصحيح أيضا أن الفيرماخت احتل إقليم راينلاند وأعاد عسكرته في مارس ١٩٣٦، لكن هذا الإقليم باعتراف الجميع كان ألمانيًا، حتى وإن قضت معاهدة فيرساي بأن يظل دائما منزوع السلاح[٩٤]. وصحيح أنه لم يحدث عدوان ألماني صريح في عام ١٩٣٨، لكن هتلر استخدم التهديدات مرتين في ذلك العام لضم أراض جديدة. فأرغم النمسا الناطقة بالألمانية على الانضمام إلى الرايخ الثالث في مارس ١٩٣٨، وبعدها في سبتمبر ١٩٣٨ استخدم التهديد والوعيد في ميونخ لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا على فصل منطقة سودتنلاند الناطقة بالألمانية عن تشيكوسلوفاكيا وضمها إلى ألمانيا النازية. وبحلول عام ١٩٣٩ كان هتلر قد امتلك أخيرا آلة عسكرية فعالة، وتحوَّل إلى العدوان الصريح في العام نفسه.

كانت المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي جميعها خائفة من ألمانيا النازية، وعكف كل منها على وضع إستراتيجية فعالة لاحتوائها. لكن باستثناء الاتحاد السوفيتي لم تجمع ثلاثتهم مصلحة واضحة لتشكيل تحالف لفرض التوازن، مثل الحلف الثلاثي، يستطيع أن يردع هتلر بتهديد ألمانيا بالحرب على جبهتين. وبدلا من ذلك أخذ كل منهم يمرر المسئولية إلى الآخرين. ولذلك لم تشهد الفترة من عام ١٩٣٣

إلى مارس ١٩٣٩ تحالفا بين أي من خصوم هتلر من القوى العظمى. فكانت المملكة المتحدة تمرر المسئولية إلى فرنسا التي حاولت دفع هتلر شرقا ضد الدول الأصغر في أوروبا الشرقية، وربما حتى ضد الاتحاد السوفيتي الذي حاول بدوره أن يمرر المسئولية إلى المملكة المتحدة وفرنسا. وفي مارس ١٩٣٩ انضمت المملكة المتحدة أخيرا إلى فرنسا ضد الرايخ الثالث، لكن الاتحاد السوفيتي لم ينضم إلى حليفيه السابقين. وبعد أن هزمت ألمانيا فرنسا وأخرجتها من الحرب في يونيو ١٩٤٠، حاولت المملكة المتحدة التحالف مع الاتحاد السوفيتي، لكنها فشلت؛ لأن السوفييت فضلوا مواصلة تمرير المسئولية إلى الآخرين.

ورغم أن خصوم هتلر لم يهتموا كثيرا بتشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا، فقد فعلت فرنسا والاتحاد السوفيتي كل ما بوسعهما في العقد الرابع من القرن العشرين للحفاظ على جيوش تستطيع أن تواجه الفيرماخت. فعلتا ذلك لتزيدا إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، لأنه كلما زادت قوة كل دولة منهما قل احتمال أن يهاجمها هتلر. كما كانت الجيوش القوية أيضا ضمانا لحمايتهم في حال (١) آلت الأمور لأن يتولى أي منهما المسئولية ويواجه آلة الحرب النازية وحده، أو (٢) نجح تمرير المسئولية إلى دولة أخرى لكنها فشلت في احتواء الفيرماخت.

كانت إستراتيجية المملكة المتحدة الأولى للتعامل مع هتلر هي تمرير المسئولية إلى فرنسا التي كانت تمتلك أقوى جيش في أوروبا في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين[٩٥]. كما أدرك القادة البريطانيون أن فرنسا يمكن أن تحصل على دعم صغير من الاتحاد السوفيتي، وكانوا يتوقعون ذلك ويرحبون به، لكنهم كانوا يأملون في أن تحالفات فرنسا مع القوى الصغرى بأوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا) يمكن أن تساعد فرنسا في احتواء هتلر. وكانت لدى المملكة المتحدة دوافع

قوية لتمرير المسئولية إلى الآخرين في أوروبا، لأنها كانت تواجه تهديدات من اليابان في آسيا، ومن إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط، وكان اقتصادها الضعيف لا يستطيع أن يتحمل التواجد العسكري الكبير في تلك المناطق الثلاث كافة.

ونظرا لهذه البيئة الخطرة رفعت المملكة المتحدة إنفاقها العسكري بشدة في عام ١٩٣٤، وضاعفت ميزانيتها الدفاعية أكثر من ثلاث مرات في عام ١٩٣٨[٩٦]. لكنها قررت في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٣٧ ألا تبني جيشا لكي يقاتل بجانب فرنسا على القارة، بل قررت الحكومة البريطانية أن تمنع الأموال عن الجيش، وهي خطوة كانت تتفق بالتأكيد مع إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. وركزوا بدلا من ذلك على الإنفاق على القوات الجوية لردع هتلر عن إطلاق قواته الجوية على الأراضي البريطانية.

غير أنه بات واضحا في أواخر عام ١٩٣٨ أن فرنسا كانت في حاجة إلى مساعدة المملكة المتحدة لاحتواء ألمانيا النازية. فالفيرماخت كان على وشك أن يصبح آلة عسكرية هائلة، لكن حادثي النمسا وميونخ وجها ضربة مميتة لتحالفات فرنسا الضعيفة في أوروبا الشرقية. فتخلت المملكة المتحدة عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وشكلت أخيرا تحالفا لفرض التوازن مع فرنسا في مارس ١٩٣٩ بعد فترة قصيرة من غزو هتلر لتشيكوسلوفاكيا[٩٧]. وبدأت في الوقت نفسه تسابق الزمن لبناء جيش يقاتل في فرنسا في حالة الحرب. كما أبدت اهتماما متواضعا بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي، لكنها في النهاية لم تجد أساسا لبعث الحلف الثلاثي[٩٨].

أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا الحرب على ألمانيا في الثالث من سبتمبر ١٩٣٩، بعد يومين من اجتياح الفيرماخت لبولندا. لكنهما لم يقاتلا الجيش الألماني إلا في ربيع ١٩٤٠، حين تحوَّل هتلر إلى الغرب وأخرج فرنسا من الحرب. وبحلول صيف ١٩٤٠

كانت المملكة المتحدة الضعيفة تقف وحيدة ضد ألمانيا النازية. وحاول القادة البريطانيون تشكيل تحالف مع الاتحاد السوفيتي لفرض التوازن على هتلر، لكنهم فشلوا، بالدرجة الأولى؛ لأن ستالين واصل استخدام إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، على أمل أن تشتبك المملكة المتحدة وألمانيا في حرب طويلة ويظل الاتحاد السوفيتي سالما[٩٩]. وأخيرا حدث التحالف بين المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد أن هاجم الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

مارست فرنسا هي الأخرى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين[١٠٠]. ففي العقد الثالث من القرن العشرين، وقبل أن يصل هتلر إلى السلطة، شكلت فرنسا تحالفات مع بعض الدول الصغيرة في أوروبا الشرقية بغرض احتواء التهديد الألماني المستقبلي. وظلت تلك التحالفات قائمة بعد عام ١٩٣٣، ما يشير إلى أن فرنسا لم تكن تمرر المسئولية إلى الآخرين، بل تبني تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا النازية. لكن تلك التحالفات كانت ميتة فعلا في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين، بالدرجة الأولى؛ لأن فرنسا لم تكن تنوي مساعدة حلفائها الصغار، كما ثبت حين تخلت عن تشيكوسلوفاكيا في أزمة ميونخ ١٩٣٨[١٠١]. فقد كانت ترغب في دفع هتلر شرقا على أمل أن يتورط الفيرماخت في حرب في أوروبا الشرقية، أو ربما حتى مع الاتحاد السوفيتي. فـ"سياسة فرنسا العسكرية"، كما يشير أرنولد ولفرز Arnold Wolfers، "تثبت أنها رغم التزاماتها القوية في منطقتي فستولا Vistula والدانوب كانت أكثر اهتماما بالحصول على دعم منها بتقديم الدعم وأكثر انشغالا بالدفاع عن أرضها منها بحماية الدول الصغيرة"[١٠٢].

وقطع القادة الفرنسيون أشواطا بعيدة في العقد الرابع من القرن العشرين لتعزيز علاقاتهم مع الرايخ الثالث بغرض تشجيع هتلر على أن يضرب في الشرق أولا.

وظلت تطبق هذه السياسة حتى بعد أزمة ميونخ[١٠٣]. ولم تسع فرنسا، في المقابل، لتشكيل تحالف لفرض التوازن مع الاتحاد السوفيتي. وكانت الجغرافيا بالتأكيد تعيق هذا التحالف (انظر الخريطة ٨-٣)، لأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يشترك في حدود مع ألمانيا، ما يعني أنه في حالة هجوم الفيرماخت على فرنسا، سيكون على الجيش الأحمر أن يتحرك عبر بولندا لضرب ألمانيا. وكانت بولندا تعارض هذه الفكرة بكل قوة[١٠٤]. ولذلك كان التحالف الفرنسي-السوفيتي من شأنه أن يعزل القوى الصغرى في أوروبا الشرقية؛ لأنها كانت تخشى الاتحاد السوفيتي أكثر مما تخشى ألمانيا، وربما كان يدفعهم للتحالف مع هتلر، ما يقوض إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين التي تمارسها فرنسا.

وكان مما يحبط فرنسا عن الاقتراب من الاتحاد السوفيتي أيضا قلقها من أن يزيل التحالف الفرنسي-السوفيتي أية فرصة لتحالف المملكة المتحدة مع فرنسا ضد ألمانيا النازية. فقد كان القادة البريطانيون في معظمهم معادين للاتحاد السوفيتي لاحتقارهم للشيوعية وخوفهم منها، فضلا عن أن فرنسا إذا وجدت حليفا سوفيتيا موثوقا، لن تكون في حاجة إلى المملكة المتحدة التي ستكون حينها قادرة على مواصلة سعيها لتمرير المسئولية إلى فرنسا[١٠٥]. وأخيرا، فإن فرنسا لم تشكل تحالفا مع ستالين، لأن القادة الفرنسيين أرادوا تشجيع هتلر على ضرب الاتحاد السوفيتي أولا وليس فرنسا، وفي حال حدوث ذلك، فإنهم لم يكونوا ينوون مساعدة موسكو. بإيجاز كانت فرنسا تمرر المسئولية إلى الاتحاد السوفيتي والدول الأصغر في أوروبا الشرقية.

تعززت رغبة فرنسا في تمرير المسئولية إلى الاتحاد السوفيتي بالاعتقاد الواسع بأن ستالين كان يحاول تمرير المسئولية إلى فرنسا، الأمر الذي اتخذه كثير من صناع السياسة الفرنسيين دليلا على أن السوفييت كانوا حلفاء غير موثوقين[١٠٦]. وبالطبع كان كثير من

صناع السياسة السوفييت يدركون ما يفعله الفرنسيون، ما عزز رغبة ستالين في تمرير المسئولية إلى فرنسا، وهو ما أكد بدوره الشكوك الفرنسية في أن السوفييت كانوا يزيحون المسئولية إليهم[١٠٧]. ونتيجة لكل تلك العوامل، لم تُبْدِ فرنسا اهتماما بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي ضد هتلر في العقد الرابع من القرن العشرين.

الخريطة (٨–٣)

ورغم استخدام المملكة المتحدة لتمرير المسئولية إلى الآخرين، سعى القادة الفرنسيون بقوة طوال العقد الرابع من القرن العشرين لإلزام المملكة المتحدة بالدفاع عن فرنسا[١٠٨]. وكانوا يثمِّنون التحالف الإنجليزي- الفرنسي؛ لأنه يزيد من إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. فاتحاد القوة العسكرية البريطانية والفرنسية كان من شأنه أن يقلل احتمال الهجوم الألماني في الغرب، ويزيد بالتالي احتمال أن يضرب الفيرماخت في الشرق أولا. وحتى إذا فشل تمرير المسئولية إلى الآخرين، فإن قتال الفيرماخت بجانب المملكة المتحدة أفضل من أن تقاتله فرنسا وحدها. كما عبأت فرنسا مواردها أيضا لتسهيل تمرير المسئولية إلى الآخرين ولحماية نفسها في حال فشل تمرير المسئولية إلى الآخرين. ولم تزد فرنسا إنفاقها العسكري كثيرا في العامين الأولين لوجود هتلر في السلطة، ربما لأن فرنسا كانت تمتلك جيشا قويا نسبيا حين وصل هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣. لكن بداية من عام ١٩٣٥ أخذ حجم ميزانية الدفاع السنوية يتزايد باطراد، حيث كانت الحكومات الفرنسية المختلفة تريد الاحتفاظ بجيش قادر على إحباط هجوم الفيرماخت. من ذلك على سبيل المثال أن فرنسا أنفقت ٧,٥ بليون فرنك على الدفاع في عام ١٩٣٥، زادت إلى ١١,٢ بليون فرنك في عام ١٩٣٧، ثم إلى ٤٤,١ بليون فرنك في عام ١٩٣٩[١٠٩].

يختلف الدارسون كثيرا حول السياسة السوفيتية للتعامل مع ألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٨. في حين أن إستراتيجية ستالين في الفترة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤١ كانت أكثر وضوحا وأقل خلافية.

ثمة ثلاث مدارس فكرية رئيسة حول السياسة السوفيتية في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين. يذهب البعض إلى أن ستالين، وليس هتلر، هو الذي كان يدفع الأحداث في أوروبا، وأن القائد السوفيتي كان يتبع إستراتيجية التحريض والاستنزاف.

ويقال تحديدا إن ستالين تدخل في السياسة الألمانية لمساعدة هتلر في الوصول إلى منصب المستشار، لأنه اعتقد أن النازيون سيبدؤون بالحرب على المملكة المتحدة وفرنسا، ما يصب في مصلحة السوفييت[١١٠]. ويدفع آخرون بأن ستالين كان مصمما على بناء تحالف لفرض التوازن مع المملكة المتحدة وفرنسا لمواجهة ألمانيا النازية، لكن ذلك الجهد في سبيل "الأمن الجماعي" فشل؛ لأن القوى الغربية رفضت أن تتعاون معه[١١١]. وأخيرا، يدفع البعض بأن ستالين كان يتبع إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين[١١٢]، بهدف تعزيز التعاون مع هتلر وفي الوقت نفسه تقويض علاقات ألمانيا مع المملكة المتحدة وفرنسا لكي يكون هتلر أميل إلى مهاجمتهما أولا. وكانت هذه المقاربة تسهِّل تمرير المسئولية إلى القوى العظمى الغربية، فضلا عن توفير فرص لهتلر وستالين لمهاجمة دول أوروبا الشرقية الصغيرة مثل بولندا.

ورغم أن ستالين كان بالتأكيد مخططا إستراتيجيا ماهرا في بعض الأحيان، لا توجد أدلة كافية تدعم أطروحة التحريض والاستنزاف. فيما توجد أدلة كثيرة على أنه كان يتبنى إستراتيجيتي الأمن الجماعي وتمرير المسئولية إلى الآخرين بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٨[١١٣]. ولا يجب أن يفاجئنا ذلك؛ لأن المشهد السياسي في أوروبا كان يجتاز تحولا سريعا وأساسيا في أعقاب وصول هتلر إلى السلطة، ولم يكن واضحا إلى أين تتجه الأحداث. يعبر المؤرخ آدم أولام Adam Ulam عن تلك النقطة على هذا النحو: "كان السوفييت المعرضون لخطر رهيب في أمس الحاجة إلى ترك كل الخيارات مفتوحة، على أمل أن يمكِّنهم أحدها من تأجيل الدخول الفعلي في الحرب أو تفاديه"[١١٤].

بيد أن الأدلة المتوفرة من منتصف العقد الرابع من القرن العشرين تشير إجمالا إلى أن تمرير المسئولية إلى الآخرين كان إستراتيجية ستالين المفضلة للتعامل مع ألمانيا النازية. وهي بالطبع إستراتيجية جذابة، ولهذا السبب اتبعتها المملكة المتحدة وفرنسا

والاتحاد السوفيتي[١١٥]. فإذا نجحت تلك الإستراتيجية، فإنها تجنب الدولة التكاليف الثقيلة لقتال المعتدي وربما حتى تزيد القوة النسبية للدولة. وعلى فرض أن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين من جانب ستالين فشلت في النهاية حين انهارت فرنسا في يونيو ١٩٤٠، فإن ستالين لم يكن بمقدوره أن يعرف ما ستكشف عنه الأيام. وقد كان هناك مبرر وجيه في ذلك الوقت للاعتقاد بأن المملكة المتحدة وفرنسا ستصمدان أمام الفيرماخت. وكذلك كانت إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين في أوروبا جذابة؛ لأن السوفييت كانوا يواجهون تهديدا خطيرا من اليابان في الشرق الأقصى على مدار العقد الرابع من القرن العشرين[١١٦].

وكان ستالين، علاوة على ذلك، يدرك بالتأكيد أنه كانت هناك عوامل كثيرة في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين قد تصعِّب مهمة إحياء الحلف الثلاثي. على سبيل المثال كان الجيش الفرنسي غير مؤهل لعمليات هجومية على ألمانيا، خاصة بعد أن استرد هتلر إقليم راينلاند في مارس ١٩٣٦. ولذلك لم يكن بمقدور ستالين أن يعتمد على فرنسا في مهاجمة ألمانيا، إذا ضرب هتلر الاتحاد السوفيتي أولا. وكانت لدى ستالين أيضا أدلة كافية على أن كلا من المملكة المتحدة وفرنسا ملتزمتان بتمرير المسئولية إلى الآخرين، ما قلل الثقة فيهما كحليفين. وزاد هذه المشكلة تعقيدا العداء الأيديولوجي الدائم بين موسكو والقوى الغربية[١١٧]. وأخيرا، وكما تأكد آنفا، فإن جغرافية أوروبا الشرقية كانت تقف عائقا أمام ما يسمى خيار الأمن الجماعي.

عبأ الاتحاد السوفيتي موارده أيضا لحماية نفسه من الهجوم الألماني وزيادة إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. تذكر أننا أشرنا في الفصل السادس إلى أن إعداد الاقتصاد السوفيتي لحرب أوروبية مستقبلية كان أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت ستالين للبدء في عملية التحديث القاسية لهذا الاقتصاد في عام ١٩٢٨. فنما

حجم الجيش الأحمر كثيرا في العقد الرابع من القرن العشرين، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريبا بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٨ (انظر الجدول رقم ٨-٦). كما تحسن تسليح الجيش كما ونوعا بدرجة كبيرة. من ذلك على سبيل المثال أن الصناعة السوفيتية كانت تنتج ٩٥٢ قطعة مدفعية في عام ١٩٣٠، ارتفعت إلى ٤٣٦٨ في عام ١٩٣٣، ثم إلى ٤٣٢٤ في عام ١٩٣٦، ثم إلى ١٥٣٠٠ في عام ١٩٤٠[١١٨]. وفي حين صنع الاتحاد السوفيتي ١٧٠ دبابة في عام ١٩٣٠، صنع ٣٥٠٩ دبابة في عام ١٩٣٣، و٤٨٠٠ دبابة في عام ١٩٣٦، ثم انخفض هذا العدد إلى ٢٧٩٤ دبابة في عام ١٩٤٠ وذلك لأن السوفييت بدأوا في إنتاج الدبابات المتوسطة والثقيلة في عام ١٩٣٧ بدلا من الدبابات الخفيفة التي كانت أسهل في إنتاج أعداد كبيرة منها في خطوط التجميع. وكانت جودة القوات المقاتلة تتحسن باطراد في منتصف الثلاثينات، لدرجة أنه بحلول عام ١٩٣٦ "كان الجيش الأحمر يمتلك العقيدة الأكثر تقدما والقدرة الأكبر على حرب المدرعات في العالم"[١١٩]. لكن حملات التطهير التي نفذها ستالين في الجيش في صيف ١٩٣٧ أضعفته وأضرت بقدرته القتالية خلال الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية[١٢٠].

لا يوجد جدل كبير حول سياسة ستالين بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١، وهي الجمع بين تمرير المسئولية إلى الآخرين والبحث عن فرص للتعاون مع هتلر على حساب الدول الأصغر في أوروبا الشرقية. أخذت هذه السياسة شكلها الرسمي في معاهدة مولوتوف-ريبينتروب Molotov-Ribbentrop سيئة السمعة في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٣٩ التي قسمت معظم أوروبا الشرقية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، فضلا عن أنها أعطت لهتلر ضمانا بأن يدخل الحرب ضد المملكة المتحدة وفرنسا وأن يظل الاتحاد السوفيتي على الحياد. وكان من المتوقع أن يتخلى ستالين عن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين بعد انهيار فرنسا في صيف ١٩٤٠ وأن يتحد مع المملكة

المتحدة ضد هتلر. لكن ستالين، كما سبق أن أشرنا، واصل اتباع إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، على أمل أن تدخل ألمانيا النازية وبريطانيا في حرب طويلة ومكلفة. لكن تلك المقاربة فشلت، حين غزا الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١. وحينها فقط تحالف البريطانيون والسوفييت ضد الرايخ الثالث.

الجدول رقم (٨–٦). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٣٣–١٩٣٨.

	١٩٣٣	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤
المملكة المتحدة	١٩٥٢٥٦	١٩٥٨٤٥	١٩٦١٣٧	١٩٢٣٢٥	١٩٠٨٣٠	٢١٢٣٠٠
فرنسا	٥٥٨٠٦٧	٥٥٠٦٧٨	٦٤٢٨٧٥	٦٤٢٧٨٥	٦٩٢٨٦٠	٦٩٨١٠١
ألمانيا	١٠٢٥٠٠	٢٤٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠
إيطاليا	٢٨٥٠٨٨	٢٨١٨٥٥	١٣٠٠٠٠٠	٣٤٣٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣٧٣٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	٥٣٤٦٥٧	٩٤٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٤٣٣٠٠٠	١٥١٣٠٠٠

المصدر: أرقام الولايات المتحدة مأخوذة من League of Nations Armaments Year-Book (Geneva: League of Nations, June 1940), pp. 58-59. وبالنسبة لفرنسا، انظر الأعداد السنوية من مجلة League of Nations Armaments Year-Book. والأرقام الألمانية مأخوذة من Barton Whaley, Covert German Rearmament, 1919-1939: Dec?rri?K and Misperception (Frederick, MD: University Press of America, 1984), p. 69; Herbert Rosinski, The German Army (London: Hogarth, 1939), p. 244; Wilhelm Deist, The Wihrmaat: and German Rearmament (Toronto: University of Toronto Press, 1981), p. 44: and The Statesman's Year-Book, 1938, p. 968. وبالنسبة لإيطاليا، انظر The Statesman's Year-Book. 1934, p. 1043: 1935, pp. 1051-52; 1936, p. 1062; 1938, pp. 1066-67; 1939, p. 1066; and Singer and Small. National Material Capabilities Data. وأرقام الاتحاد السوفيتي مأخوذة من League of Xarisns Armaments Year-Book, 1934, p. 720; June 1940, p. 348; Singer and Small, Xarisnal Material Capabilities Data; and David M. Glantz, The Military Strategy of the So\iet Union: A History (London: Frank Cass, 1992), p. 92.

حساب القوة

يفسر توزيع القوة بين القوى العظمى الأوروبية والجغرافيا إلى درجة كبيرة سلوك تمرير المسئولية إلى الآخرين من جانب خصوم هتلر في العقد الرابع من القرن العشرين. كانت ألمانيا تسيطر على قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٤٤ (انظر الجدولين رقمي ٣-٣ و٣-٤). ففي عام ١٩٣٠ كانت ألمانيا فايمار تسيطر على ٣٣٪ من الثروة الأوروبية، وكانت المملكة المتحدة هي منافسها الأقرب بسيطرتها على ٢٧٪. وكانت فرنسا والاتحاد السوفيتي تمتلكان ٢٢٪ و١٤٪ على التوالي. وبحلول عام ١٩٤٠ أصبح نصيب ألمانيا من القوة الصناعية ٣٦٪، لكن منافسها الأقرب أصبح الاتحاد السوفيتي، إذ غدا يسيطر على ٢٨٪، حيث تراجعت المملكة المتحدة إلى المركز الثالث بسيطرتها على ٢٤٪.

قد تفيد المقارنة بين قوة ألمانيا قبل الحربين العالمية الأولى والثانية. كانت ألمانيا تسيطر في عام ١٩١٣ قبل الحرب العالمية الأولى على ٤٠٪ من الثروة الأوروبية، في مقابل ٢٨٪ للمملكة المتحدة التي كانت تحتل المركز الثاني، ثم فرنسا وروسيا اللتين كانتا تسيطران على ١٢٪ و١١٪ على التوالي. واستنادا إلى القوة الكامنة وحدها كان واضحا أن ألمانيا مهيأة لأن تكون دولة مهيمنة كامنة في العقد الرابع من القرن العشرين، تماما كما كانت في أوائل القرن. ومن الواضح أيضا أن الاتحاد السوفيتي زاد نصيبه من القوة الصناعية الأوروبية بدرجة ملحوظة في العقد الرابع من القرن العشرين، ما يعني أنه كان يمتلك الموارد اللازمة لبناء جيش أقوى كثيرا من جيشه في عام ١٩١٤ أو عام ١٩٣٠[١٢١].

لم تكن ألمانيا رغم كل قوتها الكامنة دولة مهيمنة كامنة حتى عام ١٩٣٩ لأنها لم تكن تمتلك أقوى جيش في أوروبا قبل ذلك العام. فقد ورث هتلر جيشا صغيرا واستغرق وقتا في تحويله إلى قوة مقاتلة جيدة التنظيم والتجهيز قادرة على الهجوم على

القوى العظمى الأخرى. ولم يكن متوقعا أن يكتمل برنامج إعادة التسليح الحيوي الذي بدأ في أغسطس ١٩٣٦ قبل أكتوبر ١٩٤٠. لكن أهداف هذا البرنامج تحققت في معظمها قبل عام من ذلك الموعد (في صيف عام ١٩٣٩) بسبب دفع عملية إعادة التسليح بسرعة مذهلة وبسبب الموارد التي تحصلت عليها ألمانيا من ضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا[١٢٢]. لكن إعادة التسلح بهذه السرعة الكبيرة سببت مشكلات تنظيمية كثيرة، جعلت الفيرماخت غير مهيئ لخوض حروب القوى العظمى قبل عام ١٩٣٩[١٢٣]. وكانت تلك الحالة من عدم الجاهزية العامة السبب الرئيس لاختلاف قادة الجيش مع هتلر في أثناء أزمة ميونخ في عام ١٩٣٨، حيث كانوا يخشون من جر ألمانيا إلى حرب قوى عظمى كانت غير مستعدة لخوضها[١٢٤].

وفيما كان الفيرماخت يواجه مخاضا صعبا بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٩، كانت فرنسا والاتحاد السوفيتي توسعان جيشيهما لموازنة الحشد الألماني. وكان الجيش الأحمر والجيش الفرنسي أقوى من الجيش الألماني حتى عام ١٩٣٧، فيما تآكلت ميزتهما على مدار العامين التاليين، وأصبحت ألمانيا القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا في منتصف عام ١٩٣٩. ولهذا السبب يعتقد كثير من الدارسين الآن أن خصوم هتلر كان يجب أن يقاتلوا الفيرماخت في عام ١٩٣٨ بدلا من عام ١٩٣٩[١٢٥].

كان الجيش الفرنسي، كما يبين الجدول رقم (٨-٦)، أكبر كثيرا من نظيره الألماني في أواخر عام ١٩٣٧. كما تمتع بميزة نوعية، ليس لأن الجيش الفرنسي كان قوة قتالية كفؤة (فهو لم يكن كذلك)، لكن لأن توسيع الفيرماخت المستمر أضر بقدرته القتالية بشدة. وبحلول عام ١٩٣٨ أصبحت ألمانيا أخيرا تمتلك جيشا في زمن السلم أكبر من جيش فرنسا، لكن كما يبيّن الجدول رقم (٨-٧)، كان لا يزال بمقدور فرنسا أن تعبئ جيشا أكبر في زمن الحرب: ١٠٠ فرقة فرنسية في مقابل ٧١ فرقة ألمانية. وبحلول عام ١٩٣٩ قضت ألمانيا على تلك الميزة الفرنسية، وأصبح بمقدورهما أن يعبآ العدد

نفسه من الوحدات للحرب. علاوة على أن الجيش الألماني كان أفضل نوعيا من الجيش الفرنسي وكان يمتلك قوات جوية مساندة أكثر تفوقا[١٢٦]. وعلى اعتبار أن ألمانيا كانت تمتلك ثروة وعدد سكان أكبر كثيرا من فرنسا، فليس من المستغرب أن تزداد فجوة القوة العسكرية بينهما اتساعا في عام ١٩٤٠.

الجدول رقم (٨–٧). حجم الجيشين الفرنسي والألماني بعد التعبئة ١٩٣٨–١٩٤٠ (عدد الفرق).

	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
فرنسا	١٠٠	١٠٢	١٠٤
ألمانيا	٧١	١٠٣	١٤١

SOURCES: Williamson Murray, The Change in the European Balance of Power, 1938-1939: The Path to Ruin (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 242.

كان الجيش الأحمر هو الآخر متفوقا نوعيا وكميا على الجيش الألماني بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٧. ومؤكد أن ديفيد جلانتز David Glantz كان محقا في قوله بأن "الألمان والسوفييت لو دخلوا الحرب في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين لكان الجيش الأحمر يتمتع بميزة كبيرة على خصمه"[١٢٧]. لكن تلك الميزة تبددت في أواخر العقد، ليس فقط بسبب زيادة قوة الجيش الألماني، بل أيضا بسبب حملات التطهير التي نفذها ستالين (انظر الجدول رقم ٨–٨).

وعلى اعتبار أن ألمانيا لم تكن دولة مهيمنة كامنة قبل عام ١٩٣٩ وأن الجيش الفرنسي والجيش الأحمر كان كل منهما يضاهي الجيش الألماني حتى عام ١٩٣٨، فمن المعقول ألا يتشكل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا، مثل الحلف الثلاثي، قبل عام ١٩٣٩ وأن يلجأ خصوم هتلر بدلا من ذلك إلى تمرير أحدهم المسئولية إلى الآخر. ويصبح من المفهوم أيضا أن تشكل المملكة المتحدة وفرنسا تحالفا ضد هتلر في مارس ١٩٣٩، لأن اليوم الذي سيتفوق فيه الجيش الألماني على الجيش الفرنسي كان يقترب سريعا، وحينها سيحتاج الجيش الفرنسي إلى مساعدة لصد الفيرماخت.

الجدول رقم (٨–٨). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٩٣٩–١٩٤١.

	١٩٣٩		١٩٤٠		١٩٤١	١٩٤٥–١٩٣٩
	الجيش الدائم	الجيش بعد التعبئة	الجيش المقاتل	إجمالي الجيش	الجيش المقاتل	إجمالي الجيش	إجمالي الجيش بعد التعبئة
المملكة المتحدة	٢٣٧٧٣٦	٨٩٧٠٠٠	٤٠٢٠٠٠	١٨٨٨٠٠٠	غ م	٢٢٩٢٠٠٠	٥٨٩٦٠٠٠
فرنسا	٩٠٠٠٠٠	٤٨٩٥٠٠	٢٢٢٤٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	غ م	غ م	غ م
ألمانيا	٧٣٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠٠	٢٧٦٠٠٠٠	٤٣٧٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠	١٧٩٠٠٠٠٠
إيطاليا	٥٨١٠٠٠	غ م	غ م	١٦٠٠٠٠٠	غ م	غ م	٩١٠٠٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	١٥٢٠٠٠٠	غ م	غ م	٣٦٠٢٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٤٠٠٠٠٠

ملحوظة: غ م = غير متوفر. يشير مصطلح "الجيش المقاتل" إلى ما يشير إليه في الجدول (٨–٤)، ويشير "الجيش بعد التعبئة" إلى إجمالي عدد الجنود الذين يخدمون في الجيش بعد اكتمال التعبئة في عام ١٩٣٩، وهو بذلك لا يقتصر فقط على المحاربين. ويشار إلى هذا العدد باسم "إجمالي الجيش" لعامي ١٩٤٠ و١٩٤١. يتضح من مقارنة الأعداد الواردة في الجدول (٨–٧) مع تلك الواردة هنا أن نسبة أكبر من الجنود الألمان كانوا في الفرق المقاتلة وليس مواقع الدعم، ما أعطى لألمانيا ميزة في القوة القتالية.

المصدر: أرقام الولايات المتحدة مأخوذة من League of Nations Armaments Year-Book (Geneva: League of Nations, June 1940), p. 59; I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 1148; and John Ellis, World War II: A Statistical Survey (New York: Facts on File, 1993), p. 228. وأرقام فرنسا مأخوذة من: Ellis, World War II, p. 227; Pierre Montagnon, Histoire de l'Armee Francaise: Des Milices Royaks a l'Armee de Metier (Paris: Editions Pygmalion, 1997), p. 250; Phillip A. Karber et al., Assessing the Correlation of Forces: France 1940, Report No. BDM/W-79-560-TR (McLean, VA: BDM Corporation, 1979), table 1; and Dear, ed., Oxford Companion to World War II, p. 401. وبالنسبة لألمانيا، انظر: Whaley, Covert German Rearmament, p. 69; Dear, ed., Oxford Companion to World War II, p. 468; Matthew Cooper, The German Army, 1933-1945: Its Political and Military Failure (New York: Stein and Day, 1978), pp. 214, 270; and Ellis, World War II, p. 227. وأرقام الاتحاد السوفيتي مأخوذة من: Glantz, Military Strategy, p. 92; Louis Rotundo, "The Creation of Soviet Reserves and the 1941 Campaign," Military Affairs 50, No. 1 (January 1985), p. 23; Ellis, World War II, p. 228; and Jonalhon R. Adelman, Revolution, Armies, and War: A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), p. 174. وبالنسبة لأرقام إيطاليا، انظر: Singer ,iiul Small, Notional Material titpabllt1its Dalai Dear, ed.,, UxJM (.'uw/w/iiom in World War II, (i. 2i8; ami Hills, World War II, p. 228.

obeikandl.com

يمكن تفسير عدم انضمام القوى الغربية إلى الاتحاد السوفيتي لإحياء الحلف الثلاثي بأنه لم يكن ثمة ما يخيف المملكة المتحدة وفرنسا على بقاء الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٩، في حين كان هناك ما يخيفهما على بقاء روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. فلم يكن أمام القوى الغربية خيار غير التحالف مع روسيا قبل عام ١٩١٤؛ لأنها كانت غير قادرة على مواجهة أي هجوم ألماني. وفي المقابل كان الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة صناعية وعسكرية أكبر كثيرا من سلفه الروسي، ولذلك لم تكن المملكة المتحدة وفرنسا مضطرتين للدفاع عنه. وستالين من جانبه أدرك أن المملكة المتحدة وفرنسا مجتمعتين كانتا في قوة ألمانيا، إن لم تكونا أقوى منه، ما يعطيه مجالا لتمرير المسئولية إليهما[١٢٨]. وأخيرا فإن عدم وجود حدود مشتركة بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي من عام ١٩٣٣ إلى سبتمبر ١٩٣٩ حال بشدة دون إنشاء جبهة موحدة ضد الرايخ الثالث. وكان يعني أيضا أن فرنسا (التي كانت مجاورة لألمانيا النازية) هي التي ستتحمل المسئولية، وليس الاتحاد السوفيتي.

ولا تحتاج الرغبة البريطانية في التحالف مع الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٤٠ إلى تفسير، لأن المملكة المتحدة كانت في حالة حرب مع ألمانيا النازية وتحتاج إلى أية مساعدة من أي طرف. لكن السؤال الأهم هو لماذا رفض الاتحاد السوفيتي عروض المملكة المتحدة وواصل تمرير المسئولية إليها. فقد كان الجيش الألماني أكثر تفوقا على ما تبقى من الجيش البريطاني بعد دنكيرك، ما كان يسمح لألمانيا بهزيمة المملكة المتحدة بسهولة ثم تحويل أسلحتها إلى الاتحاد السوفيتي. هنا تتدخل القوة المانعة للمياه، حيث إنقذت المملكة المتحدة وجعلت إستراتيجية تمرير المسئولية إليها جذابة لستالين. فقد كان القنال الإنجليزي يحول دون غزو الفيرماخت للمملكة المتحدة واحتلالها، ما يعني أن البريطانيين كان من الممكن أن يخوضوا حربا طويلة مع الألمان في الجو وفي البحر وفي

المناطق المحيطية مثل شمال أفريقيا والبلقان. وهذا بالضبط هو ما حدث بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٥. كما كان التحالف مع المملكة المتحدة غير جذاب لستالين؛ لأن الاتحاد السوفيتي كان يمكن أن ينجر إلى الحرب مع الرايخ الثالث، وقبل ذلك؛ لأنه لو تحالف معها سيضطر الجيش الأحمر لخوض معظم القتال ضد الفيرماخت؛ لأن المملكة المتحدة لم تكن في وضع يمكّنها من إرسال جيش كبير إلى القارة. ورغم كل هذه الاعتبارات، كان تفكير ستالين تعيبه نقيصة مهمة، وهي أنه افترض خطأ أن هتلر لن يغزو الاتحاد السوفيتي حتى لو هزم البريطانيين هزيمة نهائية وقوى جناحه الغربي[١٢٩].

أود أن أختتم هذا القسم بكلمة أخيرة حول السلوك المتناقض لخصوم ألمانيا في الأعوام السابقة للحربين العالميتين. ثمة اختلافات ثلاثة رئيسة تفسر ميل المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي إلى تمرير إحداهم المسئولية عن كبح الرايخ الثالث إلى إحداهم الأخرى قبل الحرب العالمية الثانية وإسراعهم إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا القيصرية قبل سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. أولا، لم تكن ألمانيا النازية تشكل تهديدا عسكريا هائلا حتى عام ١٩٣٩، في حين كان الجيش القيصري أقوى قوة مقاتلة في أوروبا من عام ١٨٧٠ على الأقل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي مقابل ألمانيا النازية التي لم تصبح دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٩٣٩، أنجزت ألمانيا الفيلهلمية تلك المكانة في ١٩٠٣. ثانيا، كان الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة كامنة وقوة عسكرية فعلية في الثلاثيات أكبر كثيرا من روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. ولذلك كان خوف المملكة المتحدة وفرنسا على بقاء الاتحاد السوفيتي أقل من خوفهما على بقاء روسيا القيصرية. ثالثا، كانت ألمانيا وروسيا تشتركان في الحدود قبل عام ١٩١٤، وهو ما لم يكن قائما قبل عام ١٩٣٩، وقد شجع عدم وجود حدود مشتركة استخدام إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين.

الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠)

خلفية

حين انهار الرايخ الثالث أخيرا في أبريل ١٩٤٥ ، أصبح الاتحاد السوفيتي أقوى دولة في أوروبا. وانهارت اليابان الإمبراطورية بعد أربعة أشهر (في أغسطس ١٩٤٥) تاركة الاتحاد السوفيتي أيضا ليصبح الدولة الأقوى في شمال شرق آسيا. فلم تعد قوة عظمى أخرى في أوروبا أو شمال شرق آسيا تستطيع أن توقف الجيش الأحمر الهائل عن اجتياح هاتين المنطقتين وتأسيس الهيمنة السوفيتية. وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على احتواء التوسع السوفيتي.

بيد أنه كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن الولايات المتحدة قد لا تفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي. فالولايات المتحدة ليست دولة أوروبية ولا آسيوية ، ولها تاريخ طويل في تجنب الدخول في تحالفات في هاتين المنطقتين. بل إن فرانكلين روزفلت أخبر ستالين في يالطا في فبراير ١٩٤٥ بأنه يتوقع عودة كل القوات الأمريكية من أوروبا خلال عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية[١٣٠]. علاوة على أن تحالف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المعركة ضد ألمانيا النازية من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٥ جعل من الصعب على صناع السياسة الأمريكيين القيام بتغيير مفاجئ وكامل والقول للجمهور بأن الاتحاد السوفيتي أصبح عدوا لدودا بعد أن كان دولة صديقة. وكانت هناك كذلك ضرورة قوية لأن يعمل ستالين وهاري ترومان معا بعد الحرب للتعامل مع قوى المحور المهزومة ، خاصة ألمانيا.

ورغم هذه الاعتبارات ، عملت الولايات المتحدة على كبح التوسع السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة واتبعت سياسة احتواء هائلة حتى اختفى التهديد السوفيتي بعد حوالي خمسة وأربعين عاما. يعبر مارك تراختنبرج Marc Trachtenberg عن هذه الفكرة بالقول بأن "سياسة الاحتواء ، كما سميت

لاحقا، تبنتها الولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٤٦، بمعنى أنها تبنتها قبل سلك المصطلح نفسه، وقبل أن يطور مُنظّرها الرئيس جورج كينان مبرر السياسة وأساسها النظري"[١٣١]. عمدت الولايات المتحدة إلى فرض التوازن بهذه السرعة والفعالية؛ لأنه كان من المصلحة القومية لأمريكا أن تمنع الاتحاد السوفيتي من الهيمنة على أوروبا وشمال شرق آسيا، ولأنه لم تكن هناك قوة عظمى أخرى تستطيع أن تحتوي الجيش السوفيتي في العالم ثنائي القطبية الذي تبلور في منتصف الأربعينات. معنى ذلك أن الولايات المتحدة لم يكن متاحا أمامها خيار تمرير المسئولية إلى الآخرين، ولذلك كان عليها أن تتحمل العبء الثقيل بنفسها[١٣٢].

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

كانت إيران وتركيا هدفين مهمين للتوسع السوفيتي في الأيام الأولى للحرب الباردة[١٣٣]. احتل الاتحاد السوفيتي شمال إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية، لكنه وعد بسحب قواته منها في موعد أقصاه ستة أشهر من انتهاء الحرب في المحيط الهادي. وحين لم تتضح أدلة في أوائل عام ١٩٤٦ على رحيل الجيش السوفيتي، ضغطت الولايات المتحدة على السوفييت للالتزام بوعدهم. ونجح الضغط، وجلت القوات السوفيتية عن إيران في أوائل شهر مايو ١٩٤٦.

كان ستالين مهتما أيضا بالتوسع في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وكان هدفه الرئيس فيها هو تركيا. لذلك طلب في صيف ١٩٤٥ أرضا في الجزء الشرقي من تركيا والحق في بناء قواعد عسكرية في الدردنيل تمكّنه من الوصول البحري إلى البحر الأبيض المتوسط. كما عمّ اليونان تمرد شيوعي قوي بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٩، حين عمّت الحرب الأهلية هذه الدولة. لم يدعم ستالين الشيوعيين اليونانيين بطريقة مباشرة، لكنه بالتأكيد كان سيستفيد لو انتصروا في الحرب الأهلية وحكموا اليونان[١٣٤]. واعتمدت الولايات المتحدة على المملكة المتحدة في البداية لحماية اليونان

وتركيا من الاتحاد السوفيتي، لكنها خافت في عام ١٩٤٦ من أن يفشل البريطانيون في تلك المهمة. وحين تأكد في أواخر فبراير ١٩٤٧ أن الاقتصاد البريطاني أضعف من أن يقدم الدعم الاقتصادي والعسكري الضروري لليونان وتركيا، سارعت الولايات المتحدة إلى ملء الفراغ.

وقف الرئيس ترومان أمام جلسة مشتركة للكونجرس في الثاني عشر من مارس ١٩٤٧ وعرض المبدأ الشهير الذي يحمل اسمه. دفع الرئيس بقوة بأن الوقت قد حان لأن تتصدى الولايات المتحدة لتهديد الشيوعية، ليس في البحر الأبيض المتوسط فقط، بل في كافة أرجاء الكرة الأرضية. وطلب ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اليونان وتركيا. كان السيناتور آرثر فاندنبيرج Arthur Vandenberg قد أخبر ترومان مقدما بأنه إذا أراد ذلك المال فعليه أن "يثير الذعر في البلاد"[١٣٥]. وقد فعل، وأقر الكونجرس طلبه. ثم هُزِم الشيوعيون اليونانيون، ولم يحصل السوفييت على أية أراض تركية أو أية قواعد في الدردنيل. وأخيرا انضمت اليونان وتركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي في فبراير ١٩٥٢.

انتاب القلق صناع السياسة الأمريكيين في عام ١٩٤٦ وأوائل عام ١٩٤٧ من أن الاتحاد السوفيتي سيهيمن قريبا على أوروبا الغربية. على أن خوفهم لم يكن من أن يشق الجيش السوفيتي طريقه إلى المحيط الأطلنطي، بل من أن تصل الأحزاب الشيوعية القوية ذات الروابط القوية بموسكو إلى السلطة في فرنسا وإيطاليا؛ لأن اقتصاديهما كانا متعثرين وسكانهما كانوا ساخطين تماما على حالتهم المعدمة. ردت الولايات المتحدة على هذه المشكلة في أوائل يونيو ١٩٤٧ بمشروع مارشال الشهير الذي صُمِم بوضوح لمكافحة "الجوع والفقر والبؤس والفوضى" في أوروبا الغربية[١٣٦].

وكانت الولايات المتحدة قلقة أيضا حول مستقبل ألمانيا. فلم يكن لدى الأمريكيين، ولا السوفييت حتى، رؤى واضحة حول هذا الموضوع حين انتهت الحرب العالمية الثانية[١٣٧]. وفي الأعوام الأولى للحرب الباردة لم يبد الغرب خوفا من أن يحاول السوفييت غزو ألمانيا بالقوة. بل كانت هناك أدلة على أن ستالين كان قانعا بالعيش مع ألمانيا المقسمة دائما، بشرط ألا تدمج المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة المناطق التي تحتلها من ألمانيا وتخلق دولة ألمانية غربية مستقلة. لكن صناع السياسة الأمريكيين توصلوا على مدار عام ١٩٤٧ إلى قناعة بأنهم إذا أرادوا منع الشيوعية من دخول أوروبا الغربية (بما في ذلك المناطق التي يحتلها الحلفاء من ألمانيا)، فلا بد من بناء دولة ألمانية غربية مزدهرة وقوية تكون على صلات وثيقة بدول أوروبا الغربية الأخرى. وقد أُقرِت هذه النتيجة في مؤتمر لندن في ديسمبر ١٩٤٧، ووضعت الخطة موضع التنفيذ على مدى العامين التاليين. وظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الوجود في الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٤٩. بإيجاز أرادت الولايات المتحدة احتواء التوسع السوفيتي ببناء حصن قوي في أوروبا الغربية يتمحور حول ألمانيا الغربية.

ليس مستغربا- إذن- أن ينظر السوفييت إلى القرار الأمريكي حول مستقبل ألمانيا بوصفه هجوما مباغتا. وكما يشير ميلفن ليفلر Melvyn Leffler فإن "أكثر ما أغضب الكرملين كان المبادرات الإنجليزية-الأمريكية في ألمانيا الغربية. فقد كان شبح ألمانيا الغربية المستقلة يخيف الروس، تماما مثل احتمال الاندماج الألماني في الكتلة الاقتصادية الغربية"[١٣٨]. وردا على ذلك سهَّل السوفييت الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في فبراير ١٩٤٨ وجعلوا تلك الدولة جزءا من حصنهم ضد الغرب. والأهم من ذلك أن السوفييت بدؤوا أزمة كبرى في أواخر يونيو ١٩٤٨ بمحاصرة برلين وإغلاق الطرق البرية والممرات المائية التي تربطها بالمناطق التي يحتلها الغرب من ألمانيا.

وسرعان ما ردت الولايات المتحدة بقوة على هذه الأفعال السوفيتية. ففي أعقاب الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا بدأت الولايات المتحدة تفكر جديا في إنشاء تحالف عسكري غربي لردع التهديد العسكري السوفيتي المستقبلي لأوروبا الغربية[١٣٩]. وبدأ التخطيط جديا في مايو ١٩٤٨ وأدى في النهاية إلى إنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في الرابع من أبريل ١٩٤٩[١٤٠]. ورغم أن كثيرين في الغرب رأوا أن برلين كانت عائقا إستراتيجيا ويجب التخلي عنها، بدأت الولايات المتحدة جسرا جويا لتوصيل المؤن إلى المدينة المحاصرة[١٤١]. فأدرك السوفييت أن الولايات المتحدة أفشلت خططهم ورفعوا الحصار في مايو ١٩٤٩.

دفع ستالين أيضا في اتجاه توسيع النفوذ السوفيتي في شمال شرق آسيا في أوائل الحرب الباردة[١٤٢]. كان السوفييت قد وعدوا في أثناء الحرب العالمية الثانية بسحب قواتهم من منشوريا بحلول الأول من فبراير ١٩٤٦، لكنهم ظلوا هناك حتى ذلك التاريخ، فاحتجت الولايات المتحدة، وانسحب الجيش السوفيتي في أوائل شهر مايو ١٩٤٦. وخشي صناع السياسة الأمريكيون أيضا من أن ينتصر الشيوعيون بقيادة ماو تسي تونج على القوميين بقيادة شيان كاي شيك في الحرب الأهلية الطويلة ويجعلوا من الصين حليفا للاتحاد السوفيتي. كانت العلاقات بين ماو وستالين معقدة، لكن السوفييت قدموا مساعدات متواضعة للشيوعيين الصينيين. والولايات المتحدة من جانبها قدمت مساعدات محدودة للقوميين. لكن الولايات المتحدة لم يكن بوسعها أن تنقذ قوات شيان من هزيمتها النهائية في عام ١٩٤٩ لأنهم كانوا فاسدين وغير أكفاء. صاغ وزير الخارجية دين آتشيسون Dean Acheson هذه النقطة في رسالة وزارة الخارجية في الثلاثين من يوليو ١٩٤٩ إلى الرئيس ترومان المصاحبة "للكتاب الأبيض" الشهير حول الصين، حيث قال: "لا شيء مما فعلته دولتنا أو كان يمكن أن تفعله ضمن

الحدود المعقولة لقدراتها كان من شأنه أن يغيّر تلك النتيجة، فلم تترك دولتنا شيئا لم تفعله. إنها نتيجة القوى الصينية الداخلية التي حاولت دولتنا التأثير عليها، لكنها لم تفلح"[١٤٣].

ثمة اعتقاد واسع بأن غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٥٠ حدث بموافقة ستالين ودعمه. فردت إدارة ترومان فورا على الهجوم وخاضت حربا لثلاثة أعوام ضد كوريا الشمالية والصين لاستعادة الوضع السابق. وكان من نتائج هذا النزاع أن احتفظت الولايات المتحدة بعدد كبير من القوات في كوريا الجنوبية طوال أعوام الحرب الباردة. لكن الأهم من ذلك أن الحرب الكورية دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة إنفاقها العسكري كثيرا وإلى مزيد من اليقظة في جهودها لاحتواء الاتحاد السوفيتي. فشيّدت الولايات المتحدة أبنية ردع هائلة في أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي أبعدت السوفييت عن تلك المناطق المهمة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠. وكان المكان الوحيد الذي استطاع السوفييت أن يتوسعوا فيه خلال تلك العقود الأربعة هو العالم الثالث، وفيه كانت المكاسب ملتبسة وكانت الولايات المتحدة تظهر للسوفييت في كل مناسبة[١٤٤].

لكن الدافع الأمريكي لتمرير المسئولية إلى الآخرين لم يختف تماما في أثناء الحرب الباردة[١٤٥]. من ذلك على سبيل المثال أن وزير الخارجية آتشيسون لكي يضمن موافقة مجلس الشيوخ على معاهدة منظمة حلف شمال الأطلنطي في عام ١٩٤٩ كان عليه أن يؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن تنوي إرسال قوات عسكرية كبيرة إلى أوروبا بشكل دائم. وعلى مدار الخمسينات كان الرئيس دوايت آيزنهاور مهتما بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن وإجبار الأوروبيين الغربيين على الدفاع عن أنفسهم ضد التهديد السوفيتي[١٤٦]. يفسر هذا الدافع الدعم الأمريكي القوي للتكامل الأوروبي في أوائل

الحرب الباردة. وكان هناك أيضا تأييد قوي في مجلس الشيوخ الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات لخفض الوجود الأمريكي في أوروبا، إن لم يكن محوه تماما. وحتى في أثناء رئاسة رونالد ريغان دعت أصوات مؤثرة إلى خفض كبير في مستويات القوات الأمريكية في أوروبا[١٤٧]. لكن تمرير المسئولية إلى الآخرين لم يكن خيارا جديا للولايات المتحدة في العالم ثنائي القطبية الذي ساد بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة اتبعت الولايات المتحدة سياسة قوية لفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي، وقد حققت نجاحا رائعا.

حساب القوة

إن نظرة سريعة إلى توزيع القوة في أعقاب الحرب العالمية الثانية توضح عدم وجود قوة عظمى أو اتحاد من القوى العظمى في أوروبا أو شمال شرق آسيا قادر على منع الجيش السوفيتي من اجتياح هاتين المنطقتين، ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة خيار غير كبح التوسع السوفيتي بنفسها. ففي شمال شرق آسيا كانت اليابان منزوعة السلاح ومدمرة، في حين كانت الصين ذات القوة الكامنة الضئيلة أصلا غارقة في حرب أهلية وحشية. وفي أوروبا كانت ألمانيا خارجة لتوها من هزيمة ساحقة على يدي الجيش السوفيتي وكانت في حالة من الخراب، وكانت بالتأكيد في وضع لا يمكّنها من بناء جيش في المستقبل المنظور. وكان جيش إيطاليا مدمرا ومن غير المتوقع أن يتعافى قريبا، حتى أنه في حال سلامته كان من أضعف القوات المقاتلة في التاريخ الأوروبي الحديث. وكانت فرنسا قد أُخرِجت من الحرب في عام ١٩٤٠ وظلت ألمانيا تنهبها حتى أواخر صيف ١٩٤٤، حين حررها أخيرا الجيشان الأمريكي والبريطاني. وكانت فرنسا تمتلك جيشا صغيرا جدا حين انتهت الحرب في ربيع عام ١٩٤٥، لكنها لم تكن مستعدة اقتصاديا أو سياسيا لبناء جيش كبير، كما كانت قبل عام ١٩٤٠[١٤٨]. وكانت المملكة المتحدة قد بنت جيشا كبيرا في أثناء الحرب العالمية الثانية، لعب دورا مهما في

هزيمة الفيرماخت. لكن كان واضحا للتقصي الدقيق أن المملكة المتحدة لم تكن تمتلك بعد عام ١٩٤٥ الموارد الاقتصادية والعسكرية اللازمة لقيادة تحالف لفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي. معنى ذلك أن الولايات المتحدة وحدها كانت قوية بما يكفي لتولي تلك المهمة الصعبة.

توضح الأحجام النسبية للمؤسسات العسكرية الأمريكية والبريطانية والسوفيتية في الحرب العالمية الثانية الأسباب التي جعلت المملكة المتحدة دون مستوى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. فقد عبأت المملكة المتحدة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥ حوالي ٥,٩ مليون جندي، في حين عبأت الولايات المتحدة حوالي ١٤ مليون جندي، وعبأ الاتحاد السوفيتي حوالي ٢٢,٤ مليون جندي[١٤٩]. وحين انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ كانت القوات البريطانية التي تحمل السلاح حوالي ٤,٧ مليون جندي، في مقابل حوالي ١٢ مليون جندي للولايات المتحدة، وحوالي ١٢,٥ مليون جندي للاتحاد السوفيتي[١٥٠]. وفيما يتعلق بحجم الجيش، حشدت المملكة المتحدة ٥٠ فرقة على مدار الحرب العالمية الثانية، فيما حشدت الولايات المتحدة ٩٠ فرقة، وحشد السوفييت ٥٥٠ فرقة، رغم أن الأخيرة كانت أصغر كثيرا من الفرق الأمريكية والبريطانية[١٥١].

انكمشت المؤسسات العسكرية الثلاث بدرجة حادة بالطبع بعد الحرب العالمية الثانية. لكن ظلت المملكة المتحدة أضعف من الاتحاد السوفيتي. فكان الجيش السوفيتي يضم ٢,٨٧ مليون جنديا في عام ١٩٤٨، في مقابل ٨٤٧٠٠٠ جندي بالجيش البريطاني، و١,٣٦ مليون جندي بالجيش الأمريكي[١٥٢]. فضلا عن أن المؤسستين العسكريتين الأمريكية والسوفيتية نما حجمهما بدرجة ملحوظة بعد عام ١٩٤٨، فيما انكمش حجم الجيش البريطاني[١٥٣]. فقد كان اقتصاد المملكة المتحدة ضعيفا جدا في

أوائل عام ١٩٤٧، كما رأينا في موضع سابق، لدرجة أنه لم يستطع أن يقدم مساعدات لليونان وتركيا، ما دفع الولايات المتحدة إلى إعلان مبدأ ترومان. خلاصة القول إن المملكة المتحدة لم تكن بالتأكيد مهيأة للدفاع عن أوروبا الغربية ضد الجيش السوفيتي.

غير أن مشكلة المملكة المتحدة لم تتمثل في الفشل في إدراك التهديد السوفيتي ولا عدم الرغبة في احتوائه، بل على العكس، لم يكن القادة البريطانيون أقل حرصا من الأمريكيين على إحباط التوسع السوفيتي[١٥٤]. كل ما هنالك هو أن البريطانيين لم تكن لديهم الموارد المادية الكافية للتنافس مع السوفييت. من ذلك على سبيل المثال أن الناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ بلغ ١٢٦ بليون دولار، كان ينفق منها ١٥,٥ بليون دولار على الدفاع. وفي المقابل كان الناتج القومي الإجمالي للمملكة المتحدة ٧١ بليون دولار، كانت تنفق منها ٢,٣ بليون دولار على الدفاع[١٥٥]. ومما زاد الأمور سوءا أن المملكة المتحدة كانت لا تزال تمتلك إمبراطورية مترامية الأطراف كانت تتطلب نسبة كبيرة من ميزانية الدفاع الضئيلة أصلا. ليس مستغربا إذن أن القادة البريطانيين أدركوا منذ بداية الحرب الباردة أن الغرب سيحتاج إلى العم سام ليقود احتواء الاتحاد السوفيتي ويوجهه.

خاتمة

وبعد أن حللنا كل حالة بالتفصيل، أريد أن أعود إلى الوراء لألخص النتائج. تتنبأ الواقعية الهجومية بأن الدول حساسة جدا لتوازن القوة وتبحث عن فرص لزيادة قوتها أو إضعاف خصومها. يعني ذلك في الظروف العملية أن تتبنى الدول إستراتيجيات دبلوماسية تعكس الفرص والقيود الناتجة عن توزيع القوة في هذا الظرف أو ذاك. وتتنبأ النظرية تحديدا بأن الدولة المهدَدة من المرجح أن تفرض التوازن بسرعة وقوة في النظم

ثنائية القطبية، حيث لا وجود هنا لتمرير المسئولية إلى الآخرين ولا لتحالفات فرض التوازن بين القوى العظمى، إذ لا يضم النظام إلا قوتين عظميين. تؤيد حالة الحرب الباردة ذلك الادعاء. فقد خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة في أوروبا (وشمال شرق آسيا)، وكانت الولايات المتحدة فقط هي القادرة على احتوائه.

أما عند مواجهة دولة مهيمنة كامنة أوروبية في وقت سابق من القرن -مثل ألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية- فقد كان رد الفعل الأمريكي الأول هو تمرير المسئولية إلى القوى العظمى الأوروبية الأخرى، وتحديدا المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. لكن تمرير المسئولية إلى الآخرين لم يكن خيارا متاحا في الحرب الباردة لعدم وجود قوة عظمى في أوروبا قادرة على احتواء الاتحاد السوفيتي. ولذلك فبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية مباشرة تحركت الولايات المتحدة بسرعة وقوة لفرض التوازن على التهديد السوفيتي، واستمرت على ذلك حتى انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٩٠. ورغم ذلك كان الدافع الأمريكي لتمرير المسئولية إلى الآخرين واضحا على امتداد تلك الفترة.

وفيما يتعلق بالنظم متعددة الأقطاب تتنبأ النظرية بأن تمرير المسئولية إلى الآخرين يكون مرجحا جدا في حال عدم وجود دولة مهيمنة كامنة، ويحتمل أن يحدث حتى حين تكون في النظام دولة قوية جدا. والأدلة تؤكد هذه الادعاءات. فمن بين الحالات الأربع للنظم متعددة الأقطاب كانت بروسيا بسمارك المعتدي الوحيد الذي لم يكن دولة مهيمنة كامنة. وربما كان جيش فرنسا أقوى جيش في أوروبا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٦٦، في حين كان جيش بروسيا الأقوى من عام ١٨٦٧ إلى عام ١٨٧٠. لكن أحدا منهما لم يهدد باجتياح القارة. وعلى نحو ما تتنبأ نظريتي استُخدِم تمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالة أكثر كثيرا من الحالات التي تضمنت دولة مهيمنة كامنة

أوروبية. بل ولم يتشكل تحالف لفرض التوازن، ولو حتى من دولتين فقط، ضد بروسيا مع أنها انتصرت في ثلاث حروب على مدى ثمانية أعوام. بل إن المملكة المتحدة وروسيا رحبتا بجهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة على أمل أن تخدمهما في المستقبل في تحمل المسئولية! وقد شكل الجيش البروسي تهديدا مباشرا لكل من النمسا وفرنسا، ما جعلهما مرشحين محتملين لبناء تحالف لفرض التوازن على بروسيا. لكن كلا منهما أخذت تزيح المسئولية إلى الأخرى، ما مكّن جيش بسمارك من هزيمة جيش النمسا في عام ١٨٦٦ فيما كانت فرنسا تتفرج، ثم هزيمة جيش فرنسا في عام ١٨٧٠، فيما كانت النمسا تتفرج.

لقد تشكلت تحالفات لفرض التوازن على الدول المهيمنة الكامنة: فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية. ومع ذلك جُرِب تمرير المسئولية إلى الآخرين في كل حالة، وإن كان باختلافات كبيرة. تنص نظريتي على أن توازن القوة والجغرافيا يفسران الاختلافات بين تلك الحالات. وتحديدا كلما زادت القوة النسبية التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة، قل احتمال تمرير المسئولية إلى الآخرين، كما تقلل الحدود المشتركة تمرير المسئولية إلى الآخرين. تفسر هذه الحجج الأنماط المختلفة لتمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالات الثلاث للنظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة.

لقد رأينا أقل قدر من تمرير المسئولية مع ألمانيا الفيلهلمية، حيث تشكل الحلف الثلاثي الذي ضم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، بهدف احتواء ألمانيا، في عام ١٩٠٧، أي قبل حوالي سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. بل شكلت فرنسا وروسيا الدعامة الأولى لذلك التحالف في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، قبل حوالي عشرين عاما من الأزمة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى. ومع أن المملكة المتحدة كانت في البداية تزيح المسئولية إلى فرنسا وروسيا، فقد انضمت إلى

التحالف بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧. تفسر حسابات القوة تشكيل الحلف الثلاثي بدرجة كبيرة. فألمانيا كانت تمتلك جيشا قويا في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، جيشا أجبر فرنسا وروسيا على التحالف. لكن ألمانيا لم تكن رغم ذلك دولة مهيمنة كامنة، وكان الجيشان الفرنسي والروسي قادرين معا على احتواء الجيش الألماني. ولذلك تمكنت المملكة المتحدة من البقاء خارج التحالف. لكن تغير ذلك كله في الأعوام الخمسة الأولى من القرن العشرين، حين أصبحت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة (١٩٠٣) وتعرضت روسيا لهزيمة ساحقة من اليابان (١٩٠٤-١٩٠٥). وردا على ذلك توقفت المملكة المتحدة عن تمرير المسئولية إلى الآخرين وظهر الحلف الثلاثي إلى الوجود.

حدث قدر من تمرير المسئولية إلى الآخرين مع ألمانيا النازية أكبر بكثير مما حدث مع ألمانيا الفيلهلمية. فقد وصل هتلر إلى السلطة في يناير ١٩٣٣ وشرع على الفور في بناء جيش قوي. لكن خصوم الرايخ الثالث الأساسيين -المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي- لم يشكلوا تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا النازية. بل استخدم ثلاثتهم إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين على امتداد العقد الرابع من القرن العشرين. وفي مارس ١٩٣٩ فقط تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا لمواجهة هتلر. ورغم ذلك واصل السوفييت تمرير المسئولية إلى الآخرين. وحين أخرج الفيرماخت فرنسا من الحرب في ربيع عام ١٩٤٠ ووقف البريطانيون وحدهم أمام آلة الحرب النازية، عمل ستالين على تشجيع حرب طويلة بين المملكة المتحدة وألمانيا، على أمل أن يظل هو خارجها. وجاءت عملية باربروسا في صيف ١٩٤١ لتجمع المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي أخيرا، ثم انضمت الولايات المتحدة إلى التحالف الإنجليزي-السوفيتي في

ديسمبر ١٩٤١. واستمر ذلك التحالف على مدى الأعوام الثلاثة ونصف التالية لهزيمة الرايخ الثالث.

كانت غلبة تمرير المسئولية إلى الآخرين في العقد الرابع من القرن العشرين ناتجة في معظمها عن أن ألمانيا لم تكن تمتلك جيشا هائلا حتى عام ١٩٣٩، وبذلك لم يكن هناك مبرر مقنع لكي يتحالف خصوم هتلر قبل ذلك العام. وحين أصبحت ألمانيا النازية دولة مهيمنة كامنة في عام ١٩٣٩، تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا، بالدرجة الأولى؛ لأن البريطانيين أدركوا أن فرنسا لن تتمكن وحدها من الصمود أمام الفيرماخت. ومع ذلك فلم يتحالف البريطانيون أو الفرنسيون مع الاتحاد السوفيتي، بالدرجة الأولى؛ لأن الاتحاد السوفيتي كان أقوى كثيرا من روسيا قبل عام ١٩١٤، ما أعطى السوفييت فرصة جيدة للبقاء بدون مساعدة من المملكة المتحدة وفرنسا. وبعد سقوط فرنسا، رفض ستالين التحالف مع المملكة المتحدة ضد الرايخ الثالث، لأنه اعتقد أن القوة المانعة للمياه ستصعب على ألمانيا هزيمة المملكة المتحدة بشكل سريع وحاسم، الأمر الذي كان يضمن له حربا طويلة بينهما، تزيد ميزة السوفييت.

كان تمرير المسئولية إلى الآخرين أكثر انتشارا في حالة فرنسا الثورية والنابليونية التي كانت تواجه أربع قوى عظمى منافسة، هي النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا. لم تصبح فرنسا دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٧٩٣، أي قبل عام واحد من اندلاع الحرب. ظل خصوم فرنسا يزيح أحدهم المسئولية إلى الآخر بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، بالدرجة الأولى؛ لأن فرنسا لم تكن قوية إلى الدرجة التي تضطر كل خصومها لأن يعملوا معا لمنع اجتياحها للقارة. لكن بحلول عام ١٨٠٥ كان نابليون يمتلك جيشا قادرا على أن يجعل فرنسا الدولة المهيمنة الأولى في أوروبا. لكن قبل أن يتحرك كل خصوم نابليون لتشكيل تحالف لفرض التوازن، كان نابليون قد أخرج

النمسا وبروسيا من توازن القوة وأجبر روسيا على ترك الحرب وتوقيع معاهدة سلام. وقد سمح فرض التوازن غير الكفؤ السائد في النظم متعددة الأقطاب لنابليون بأن يربح سلسلة انتصارات مذهلة بين عامي ١٨٠٥ و١٨٠٩، ما جعله يسيطر على معظم أوروبا. وحصل خصوم فرنسا على راحة لالتقاط الأنفاس في أواخر عام ١٨١٢، حين تلقى نابليون هزيمة كبرى في روسيا. ومارسوا بعدها فرض التوازن بكفاءة وألحقوا بفرنسا هزيمة حاسمة بين عامي ١٨١٣ و١٨١٥.

عملت الجغرافيا أيضا على إعاقة تمرير المسئولية إلى الآخرين في حالة ألمانيا الفيلهلمية، لكنها شجعته في حالة ألمانيا النازية وفرنسا النابليونية. حاربت المملكة المتحدة الدول المهيمنة الكامنة الثلاث، لكن القنال الإنجليزي كان يفصلها عنهم جميعا. ولذلك لم يكن هناك اختلاف في الجغرافيا فيما يتعلق ببريطانيا، ولذلك يمكن استبعادها من التحليل. وكان الموقف على القارة مختلفا لدرجة كبيرة في الحالات الثلاث. فكانت ألمانيا الفيلهلمية تشترك في حدود طويلة مع كل من فرنسا وروسيا، ما صعَّب تمرير المسئولية إلى الآخرين وسهَّل تشكيل تحالف لفرض التوازن من الدولتين لأنهما كانتا في وضع يمكِّنهما من ضرب ألمانيا مباشرة. فكانت فرنسا تشترك في حدود مع ألمانيا النازية، فيما كان الاتحاد السوفيتي تفصله عن الرايخ الثالث قوى صغرى مثل بولندا على امتداد معظم العقد الرابع من القرن العشرين. شجعت هذه المنطقة الحاجزة ممارسة تمرير المسئولية إلى الآخرين وصعَّبت على فرنسا والاتحاد السوفيتي تشكيل تحالف لاحتواء ألمانيا. ورغم أن خريطة أوروبا تغيرت كثيرا بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥، فإن خصوم نابليون لم تكن لهم في الغالب حدود مشتركة مع فرنسا، وهو موقف سهَّل تمرير المسئولية إلى الآخرين وصعَّب تشكيل تحالف فعال لفرض التوازن.

بإيجاز، لعبت الجغرافيا وتوزيع القوة دورا رئيسا في اختيار القوى العظمى المهدَدة بين تشكيل تحالفات فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين عن كبح المعتدين الخطرين. سيبحث الفصل التالي الطريقة التي يتصرف بها المعتدون، مع التركيز على الأسباب التي تدفعهم لبدء حرب مع دولة أخرى. وسوف يتضح أن توزيع القوة مهم أيضا في تفسير اندلاع حروب القوى العظمى.

obeikandl.com